بنك السلام ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2023

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المحـتويات	الصفحة
تقرير مجلس الإدارة	1 – 5
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	6 – 9
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى المساهمين	10 - 16
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	17
بيان الدخل الموحد	18
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	19
بيان التدفقات النقدية الموحد	20
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	21 - 103

بنك السلام
Al Salam Bank

تقرير رئيس مجلس الإدارة – النتائج المالية لعام 2023

شهدت الاقتصادات استقرارًا نسبيًا في عام 2023 نظرًا لهبوط معدلات التضخم وارتفاع ثقة المستهلكين، وهو ما يُفترض أن يكون مؤشرًا جيدًا؛ إلا أن تفاقم التوترات الجيوسياسية في نهاية العام قد ألقى بظلاله على هذه القراءات. وقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من التصدي للتحديات الاقتصادية الناجمة عن تلك الأحداث المؤسفة، حيث أظهرت مرونة كبيرة مع ارتفاع أسعار النفط وتزايد الاستثمارات الحكومية عبر برامج التنمية الوطنية.

أشارت التنبؤات إلى نمو الاقتصاد الخليجي بنسبة 1.1% في عام 2023 قبل أن يقفز إلى 3.6% و3.7% في عامي 2024 و2025 على التوالي (البنك الدولي، 2023). كما من المتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي بمملكة البحرين المتوسط العالمي – وحتى الإقليمي – 2.7% بدعم من القطاعات غير النفطية التي ستشهد هي الأخرى نموًا بنسبة 3.2% في عام 2023 (صندوق النقد الدولي، 2023). وفي حين قامت وكالة ستاندرد آند بورز بتصنيف البحرين من "إيجابي" إلى "مستقر"، إلا أنها أبقت تصنيفاتها عند "B+/B" على أمل أن تُباشر الحكومة الموقرة تطبيق الإجراءات اللازمة لمعالجة عجز الميزانية لديها.

وقد تعامل بنك السلام بفاعلية مع تحديات الاقتصاد التي ظهرت خلال عام 2023، حيث تمكن من التحكم في التكاليف والحفاظ على سيولة جيدة على مدار العام. لقد واصلنا تنمية العمليات المصرفية الأساسية واستمرت مساعينا للحصول على حصة سوقية إضافية وذلك تماشيًا مع استراتيجيتنا وأهدافنا لنكون قوة إقليمية لا يُستهان بها ضمن قطاع الصيرفة الإسلامية، حيث يُعرف بنك السلام بأنه أحد أكبر البنوك على الصعيد المحلي وواحد من الأسرع نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما أتاح لنا فرصة الاستفادة من الفرص المواتية خلال عام 2024 وما بعده.

على صعيد آخر، حقق بنك السلام إجمالي دخل تشغيلي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بقيمة 279.3 مليون دينار بحريني (740.7 مليون دولار أمريكي)، مما يعكس زيادة كبيرة بنسبة 79.7% مقارنة مع 155.4 مليون دينار بحريني (412.2 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام 2022. وفي خضم توسع خطوط الأعمال الرئيسية داخليًا وخارجيًا، أعلن البنك عن تحقيق صافي أرباح عائدة للمساهمين بقيمة 42.2 مليون دينار بحريني (112.0 مليون دولار أمريكي)، مقارنة مع 31.6 مليون دينار بحريني (83.8 مليون دولار أمريكي) في عام 2022، مما يعكس زيادة كبيرة قدرها 33.7%. كما ارتفع إجمالي الأصول على أساس سنوي بنسبة 32.0% ليصل إلى 5.1 مليار دينار بحريني (13.7 مليار دولار أمريكي). ورغم بلوغ نسبة التمويل المتعثر 3.8% في عام 2023 مقابل 2.5% في

2022، فلا تزال جودة الأصول تحتفظ بمكانتها الرائدة في السوق. ومن أهم الإنجازات، الاستحواذ على حصة الأغلبية في البنك الأسرع نموًا بالجزائر بإجمالي أصول بلغت قيمتها 2.5 مليار دولار أمريكي وذلك اعتبارًا من عام 2023.، حيث تم توحيد البيانات المالية.

ومن أبرز المحطات المالية أيضًا لعام 2023، تحسن العائد على متوسط حقوق المساهمين والعائد على متوسط الأصول بنسبة 13.2% و1.1% مقارنة مع 10.5% و1.0% على التوالي لعام 2022. كما شهدت الكفاءة التشغيلية انتعاشًا، حيث تم التحكم بالتكاليف وزيادة إجمالي الدخل التشغيلي الذي أدى بدوره إلى تحسين نسبة التكلفة إلى الدخل بنسبة 47.9%، منخفضًا بنسبة 8.8% عن عام 2022. بينما سجلت المحفظة التمويلية وودائع الزبائن زيادات كبيرة بنسبة 34.7% و36.2% لتصل إلى 2.7 مليار دينار بحريني و3.5 مليار دينار بحريني على التوالي .

وعلى مدار العام 2023، شهد بنك السلام نموًا في قطاعاته، حيث حافظنا على نسبة كفاية رأس مال جيدة بلغت 20.4% على الرغم من النمو الخارجي الملحوظ، بالإضافة إلى زيادة بنسبة 5% في محفظة التمويل المحلية وأخرى بنسبة 19% في محفظة الدخل الثابت لتصل بذلك إلى 1 مليار دينار بحريني.

وبالنظر إلى أداء بنك السلام القوي، خلال العام المنصرم، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية 2023 بنسبة 12% من رأس مال البنك الصادر والمدفوع (7% أرباح نقدية و5% أسهم منحة) أيّ ما يُعادل 31.0 مليون دينار بحريني (82.3 مليون دولار أمريكي) بعد أخذ الموافقات اللازمة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية والجهات التنظيمية.

أطلق بنك السلام هويته المؤسسية الجديدة عام 2021، واستمر بتطويرها – حتى العام 2023 – لتتمحور حول الأفراد. إن مفتاح هذه الرحلة يكمن في ضمان استدامة وتوافق نمونا مع التوجهات الحالية، حيث واصلنا إثراء عروضنا بغية تلبية احتياجات زبائننا. فقد أعلن البنك عن توفير العديد من الخدمات المتميزة مثل: Samsung Wallet ، "اشتر الآن وادفع لاحقًا"، "احصل على راتبك مقدماً"، وكذلك امكانية استخدام بطاقة الهوية البحرينية لإتمام المعاملات المصرفية عبر جهاز الصراف الآلي. وتهدف هذه المبادرات إلى تلبية المتطلبات المتغيرة للمستهلكين ومواكبة التقدم التكنولوجي في آنٍ واحد.

واستكمالاً لمبادراته الرائدة فقد، قام بنك السلام بطرح منصة "السلام للاستثمار"، وهي منصة استثمارية إلكترونية مُزودة بإمكانية الوصول المباشر إلى أسواق الأسهم العالمية من خلال فئات الأصول المختلفة عبر منصة التداول الرقمية، مما يسمح لزبائن الخدمات المصرفية الخاصة والرواد

من إدارة محافظهم وتتبع استثماراتهم في الوقت الفعلي ومن أيّ مكان عبر تطبيق البنك. وعلى صعيد ذي صلة، قدم البنك أيضًا خدمة التوقيع الإلكتروني لإتمام المعاملات المصرفية الافتراضية دون الحاجة لزيارة الفرع. وتُسهم هذه المبادرات وغيرها، بتعزيز جهودنا المستمرة في مجال الاستدامة، كحملة "ننمو بكم ومعكم" التي هدفت لزيادة رقعة المساحات الخضراء في البحرين من خلال زراعة 20,000 شجرة.

ومع انطلاقة العام الجديد 2024، نجدد تأكيدنا على التزام البنك بتقديم قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المساهمين والزبائن والموظفين والمجتمعات. ونحن على أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات ومواكبة التغييرات واغتنام الفرص ضمن أسواق سريعة الحركة يصعب التنبؤ بها. وبالأصالة عن مجلس الإدارة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع المساهمين على ثقتهم الكبيرة بنا.

وفي الختام، تماشياً مع قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستنادا إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2023، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه والذي ويوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

بنك السلام
Al Salam Bank

نماذج الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في تقرير مجلس الإدارة

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب	أخرى *	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية	أخرى **	المجموع			
اولاً: الأعضاء المستقلين:													
1–السيد سالم عبدالله العوادي	105,000	52,000	-	-	157,000	-	-	-	-	-	-	157,000	-
2–السيد الحر محمد السويدي	105,000	64,000	-	-	169,000	-	-	-	-	-	-	169,000	-
3– السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	105,000	64,000	-	-	169,000	-	-	-	-	-	-	169,000	-
4– السيد خالد سالم الحليان	105,000	68,000	-	-	173,000	-	-	-	-	-	-	173,000	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
1–سعادة الشيخ خالد مستهيل المعشني	125,000	75,000	-	-	200,000	-	-	-	-	-	-	200,000	-
2–السيد مطر محمد البلوشي	105,000	52,000	-	-	157,000	-	-	-	-	-	-	157,000	-
3–السيد سلمان صالح المحميد	105,000	56,000	-	-	161,000	-	-	-	-	-	-	161,000	-
4– السيد زايد علي الأمين	105,000	44,000	-	-	149,000	-	-	-	-	-	-	149,000	-
5–السيد هشام صالح الساعي	105,000	44,000	-	-	149,000	-	-	-	-	-	-	149,000	-
المجموع	965,000	519,000	-	-	1,484,000	-	-	-	-	-	-	1,484,000	-

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني. لا يوجد لدى البنك أعضاء تنفيذيين.

المكافآت الأخرى:

* لا يوجد مزايا عينية.

** لا يوجد مزايا لأعضاء مجلس الإدارة من الأرباح.

تمثل مكافآت مجلس الإدارة المقترحة لعام 2023، والتي ستخضع لموافقة مساهمي البنك في الجمعية العمومية السنوية القادمة.

بنك السلام
Al Salam Bank

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2023	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,753,000	1,543,387	230,028	3,526,415

ملاحظة: يتعين ذكر جميع المبالغ بالدينار البحريني

* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM)، العضو المنتدب (Director Managing) ...الخ).

** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

1. رواتب ومنافع الموظفين المدفوعة لا تشمل تكاليف الموظفين الغير المباشرة، كإشتراكات في التامينات الإجتماعيه ومكافآت نهاية الخدمة ومصاريف التأمين الصحية ومصاريف السفر.
2. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكآفأة لمجلس الإدارة يتم إكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الآخرى.
3. بالإضافة إلى المزايا المذكورة أعلاه، تم إدراج خطة حوافز طويلة الأجل (LTIP) للموظفين خلال السنة، مما يتيح للموظف المعني المشاركة في خطة الأسهم المكتسبة. وبموجب شروط LTIP، سيتم منح الأسهم المخصصة للموظفين واكتسابها من قبل الموظفين على مدى فترة أداء تتراوح من 5 إلى 6 سنوات. يتم تقييم الرسوم المحاسبية غير النقدية لبرنامج LTIP بموجب المعيار المحاسبي (IFRS2) – الدفع بالأسهم – ويتم الاعتراف بها على مدى فترة الاستحقاق البالغة 5 سنوات. ولمزيد من الإيضاح حول هيكل المكافآت ، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتعلقة بالمكافآت والحوافز في التقرير السنوي للبنك.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني

رئيس مجلس الإدارة

13 فبراير 2024

المنامة، مملكة البحرين

بنك السلام
Al Salam Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31م

أولا: النظام الأساسي

إن بنك السلام ش.م.ب. يعمل بصفته بنكًا إسلاميًا بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: أنشطة البنك وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة البنك ومعاملاته خلال العام إما مباشرة أو من خلال لجنتها التنفيذية وإدارة الالتزام الشرعي وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة أربع اجتماعات، عقد ثلاثة منها حضوريا، وواحد عن طريق الاتصال المرئي، كما عقدت لجنتها التنفيذية عشر اجتماعات.

ثالثاً: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات البنك المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعًا: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة البنك بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من السجلات والبيانات والمعلومات التي تحتاج إليها الهيئة لمباشرة أعمالها، ويقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامسا: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي المقدمة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على الملاحظات التي أبداها المدقق الشرعي الخارجي، وقد تم مناقشة التقريرين وأخذ الملاحظات الواردة فيها في الاعتبار.

سادسا: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة البنك باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعا: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين. وترى الهيئة أن البيانات الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة البنك وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة، وأن الدخل المحرم قد جنّب إلى الحسابات المخصصة لأعمال البر والخيرات ، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

ثامنا: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للبنك لا يلزم البنك بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقا لما ورد في المعيار الشرعي رقم 35 بشأن الزكاة والمعيار المحاسبي رقم 39 بشأن محاسبة الزكاة الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة

وفقا لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام بالإفصاح عنها في الميزانية.

تاسعا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة من خلال ممثلها في لجنة المسؤولية الاجتماعية بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة إلى صندوق الخيرات بالبنك، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج بنوك تقليدية محولة إلى بنك السلام أو لأسباب عارضة أخرى.

قرار الهيئة

تؤكد الهيئة أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، كما تقرر أنّ معاملات البنك المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. كما تؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات والأرقام من مسؤولية الإدارة. واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل اللّه للبنك دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.
وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

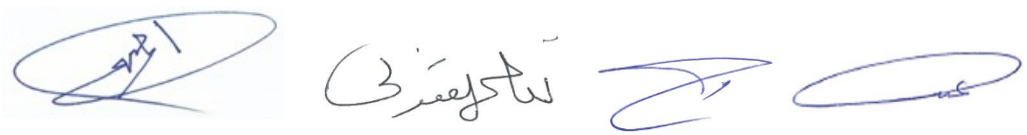

بنك السلام
Al Salam Bank

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

1– فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد الله القطان

رئيس الهيئة

التوقيع: _____

2– فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح

نائب رئيس الهيئة

التوقيع: _____

3– فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي

عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

التوقيع: _____

4– فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر

عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

التوقيع: _____

أمين الهيئة: د. محمد برهان عربونة

التوقيع: _____

كي بي ام جي فخرو
التدقيق
الطابق الثاني عشر، برج فخرو
صندوق بريد 710، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : +973 17224807
فاكس : +973 17227443
الموقع الإلكتروني: www.kpmg.com/bh
س.ت : 2 - 6220

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك السلام ش.م.ب ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليها معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) (معاً "المدونة")، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

@ 2024 كي بي إم جي فخرو هي شركة تضامن بحرينية مسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين وهي عضو في شبكة مجموعة الشركات الاعضاء المستقلة المنتسبة الى كي بي إم جي الدولية المحدودة وهي شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. كل الحقوق محفوظة

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل	
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4(د)، الإفصاح المتعلق باستخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.3، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 31.2) في البيانات المالية الموحدة.	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق**
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية موجودات التمويل والتي تمثل 52% من مجموع الموجودات (من حيث القيمة)؛ • يتضمن عمل مخصص انخفاض قيمة موجودات التمويل ما يلي: ➢ تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، ➢ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها ("ECL") والتي يتم تحديدها على أساس تقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية المعنية؛ ➢ متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. • الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. • يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قصور نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات المعايير المحاسبية المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. ***اختبار أنظمة الرقابة*** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي: • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل لشركات غير متعثرة السداد لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها. ***الاختبارات التفصيلية*** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: • اختبار عينة من ملفات الائتمان لحسابات غير متعثرة السداد وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المقبولة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية للبيانات المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ • إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	• اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ • اختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. • تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير المحاسبة المالية الواجب تطبيقها. ***الاستعانة بالمتخصصين*** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • لقد قمنا بإشراك اخصائيي إدارة المخاطر المالية الخاصين بنا لمساعدتنا في: ▪ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، على أساس أخذ عينات (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ▪ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. ***الإفصاحات*** قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

اندماج الاعمال	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.2 (1) والإفصاح المتعلق باندماج الأعمال في إيضاح (45) في البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق**
خلال السنة، استحوذت المجموعة على حصة مسيطرة في مصرف السلام الجزائر من خلال استحواذ إضافي. تم احتساب هذه المعاملة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية بسبب: • الزيادة الجوهرية في الموجودات والمطلوبات المستحوذة نتيجة لعملية الاستحواذ؛ • التعقيدات المرتبطة بتطبيق المبادئ المحاسبية للاستحواذ، ويشمل احتساب موجودات غير ملموسة جديدة. • والفرضيات والأحكام المطلوبة في تحديد القيمة العادلة وتوزيعها على الموجودات المستحوذ عليها وتشمل موجودات مالية مشتراة أو مصدرة منخفضة القيمة ومطلوبات متحملة.	تشمل إجراءاتنا من بين أمور أخرى ما يلي: • اشراك أخصائي تقييم لمراجعة مدى ملائمة تسوية القيمة العادلة المحتسبة من قبل الإدارة على الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها لتحديد مدى مطابقتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)؛ • اختبار الأسس والفرضيات المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد التصنيف المبدئي للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها وتحديد الموجودات غير الملموسة؛ • تقييم السياسة المحاسبية المطبقة من قبل الإدارة لتحديد الموجودات المالية المشتراة أو المصدرة منخفضة القيمة، وتحديد مدى ملائمة مستويات القيمة العادلة عند الاحتساب المبدئي؛ • مراجعة مدى ملائمة الأعمار الإنتاجية التي تم تحديدها للأصول غير الملموسة المحددة؛ • اختبار العملية والضوابط المطبقة على توحيد المركز المالي ونتائج الشركة التابعة ابتداء من تاريخ الاستحواذ، بما في ذلك تقييم ثبات السياسات المحاسبية المستخدمة. ***الإفصاحات*** تقييم ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بدمج العمليات بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الاخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي ومن المتوقع الحصول على الأجزاء الأخرى بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الادارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الاخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته) والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية لسنة 2001 (وتعديلاته)، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جليل العالي.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 100
13 فبراير 2024

بيان المركز المالي الموحد
كما في31 ديسمبر 2023

	إيضاح	***2023***	*2022*
		ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	**537,874**	367,747
إيداعات لدى مؤسسات مالية	5	**293,580**	113,096
استثمار في الصكوك	6	**1,002,839**	837,381
موجودات التمويلات	7	**2,676,460**	1,986,465
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	9	**100,060**	106,796
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	10	**67,370**	51,690
استثمار في العقارات	11	**78,070**	62,462
استثمار في شركات زميلة	12	**231,484**	254,006
موجودات أخرى	13	**81,228**	67,720
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	14	**78,145**	51,998
مجموع الموجودات		**5,147,110**	3,899,361
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية	5	**136,511**	187,724
حسابات جارية للعملاء		**1,066,031**	550,281
تمويل مرابحة لأجل	15	**510,848**	320,989
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	10	**114,493**	91,741
مطلوبات أخرى	16	**106,192**	78,798
مجموع المطلوبات		**1,934,075**	1,229,533
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
عقود وكالة من مؤسسات مالية	17	**379,768**	319,339
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	17	**2,424,617**	2,013,134
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار		**2,804,385**	2,332,473
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	18	**261,693**	249,231
أسهم الخزينة	18	**(6,799)**	(1,325)
أسهم برنامج حوافز الموظفين		**(8,770)**	(10,696)
علاوة إصدار أسهم		**209**	209
أرباح مستبقاة		**44,348**	31,691
احتياطيات		**46,722**	34,141
مجموع حقوق ملكية المساهمين		**337,403**	303,251
حصة غير مسيطرة		**71,247**	34,104
مجموع حقوق الملكية		**408,650**	337,355
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		**5,147,110**	3,899,361

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة	مطر محمد البلوشي نائب رئيس مجلس الإدارة	رفيق النايض الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاح	***2023*** ***ألف دينار بحريني***	*2022* *ألف دينار بحريني*
الدخل			
دخل التمويل	21	**174,003**	95,158
دخل من الصكوك		**48,755**	34,778
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	22	**7,653**	2,720
الرسوم والعمولات، صافي	23	**16,383**	7,828
حصة الربح من شركات زميلة، صافي	12	**21,043**	9,329
دخل من عمليات التكافل، صافي	24	**7,571**	3,773
إيرادات أخرى	25	**3,851**	1,802
مجموع الدخل		**279,259**	155,388
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية		**(8,446)**	(4,955)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		**(25,517)**	(6,046)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب ووكيل		**(168,658)**	(110,403)
حصة المجموعة كمضارب ووكيل		**68,571**	62,412
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	17	**(100,087)**	(47,991)
صافي الدخل التشغيلي		**145,209**	96,396
المصروفات			
تكاليف الموظفين	26	**31,765**	23,564
تكلفة المباني		**3,417**	1,987
استهلاك وإطفاء		**4,322**	2,293
مصروفات تشغيلية أخرى	27	**30,029**	22,799
مجموع المصروفات		**69,533**	50,643
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة		**75,676**	45,753
صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والاستثمارات وموجودات أخرى	8	**(22,989)**	(12,683)
الربح قبل الضريبة		**52,687**	33,070
الضريبة للسنة		**(4,509)**	-
ربح السنة		**48,178**	33,070
العائد إلى:			
- مساهمي البنك		**42,226**	31,593
- حصة غير مسيطرة		**5,952**	1,477
		48,178	33,070
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	20	**17.2**	12.8

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك											
					الاحتياطيات							
	رأس المال	أسهم الخزينة	أسهم برنامج حوافز الموظفين	احتياطي علاوة إصدار أسهم	أرباح مستبقاة	احتياطي قانوني	خطة منح الأسهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	مجموع حقوق ملكية المساهمين	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2023	**249,231**	**(1,325)**	**(10,696)**	**209**	**31,691**	**21,759**	**1,934**	**(8,643)**	**22,799**	**(3,708)**	**34,141**	**303,251**	**34,104**	**337,355**
ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**-**	**42,226**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**42,226**	**5,952**	**48,178**
الحركة في القيمة العادلة، صافي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(2,475)**	**-**	**-**	**(2,475)**	**(2,475)**	**-**	**(2,475)**
بيع استثمار في عقار	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(108)**	**-**	**(108)**	**(108)**	**-**	**(108)**
الحركة في حصة البنك من احتياطي في شركة زميلة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**8,511**	**-**	**-**	**8,511**	**8,511**	**-**	**8,511**
تخصيص للصندوق الخيري	**-**	**-**	**-**	**-**	**(500)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(500)**	**-**	**(500)**
الحركة في احتياطي تحويل عملات أجنبية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,244**	**2,244**	**2,244**	**243**	**2,487**
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	**-**	**-**	**-**	**-**	**41,726**	**-**	**-**	**6,036**	**(108)**	**2,244**	**8,172**	**49,898**	**6,195**	**56,093**
أسهم منحة صادرة	**12,462**	**-**	**-**	**-**	**(12,462)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
أرباح أسهم نقدية لسنة 2022	**-**	**-**	**-**	**-**	**(12,359)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(12,359)**	**-**	**(12,359)**
شراء أسهم خزينة	**-**	**(5,474)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(5,474)**	**-**	**(5,474)**
المحول للاحتياطي القانوني	**-**	**-**	**-**	**-**	**(4,223)**	**4,223**	**-**	**-**	**-**	**-**	**4,223**	**-**	**-**	**-**
أسهم مكتسبة	**-**	**-**	**1,926**	**-**	**(25)**	**-**	**186**	**-**	**-**	**-**	**186**	**2,087**	**-**	**2,087**
الحركة في حصة غير مسيطرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**30,948**	**30,948**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**261,693**	**(6,799)**	**(8,770)**	**209**	**44,348**	**25,982**	**2,120**	**(2,607)**	**22,691**	**(1,464)**	**46,722**	**337,403**	**71,247**	**408,650**
الرصيد في 1 يناير 2022	241,972	(12,473)	-	209	19,531	18,600	-	9,532	22,865	(3,985)	47,012	296,251	508	296,759
ربح السنة	-	-	-	-	31,593	-	-	-	-	-	-	31,593	1,477	33,070
الحركة في القيمة العادلة، صافي	-	-	-	-	-	-	-	(6,137)	(66)	-	(6,203)	(6,203)	-	(6,203)
معاد تصنيفها إلى التكلفة المطفأة	-	-	-	-	-	-	-	(4,627)	-	-	(4,627)	(4,627)	-	(4,627)
الحركة في حصة البنك من احتياطي في شركة زميلة	-	-	-	-	-	-	-	(7,411)	-	-	(7,411)	(7,411)	-	(7,411)
الحركة في احتياطي تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	277	277	277	-	277
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	-	31,593	-	-	(18,175)	(66)	277	(17,964)	13,629	1,477	15,106
أسهم منحة صادرة	7,259	-	-	-	(7,259)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أرباح أسهم نقدية لسنة 2021	-	-	-	-	(9,121)	-	-	-	-	-	-	(9,121)	-	(9,121)
أسهم ممنوحة	-	10,696	(10,696)	-	-	-	1,934	-	-	-	1,934	1,934	-	1,934
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	-	(3,159)	3,159	-	-	-	-	3,159	-	-	-
الحركة في أسهم الخزينة، صافي	-	452	-	-	106	-	-	-	-	-	-	558	-	558
الحركة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	32,119	32,119
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	249,231	(1,325)	(10,696)	209	31,691	21,759	1,934	(8,643)	22,799	(3,708)	34,141	303,251	34,104	337,355

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	2023 *ألف* *دينار بحريني*	*2022* *ألف* *دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية		
ربح السنة	**48,178**	33,070
تعديلات:		
الضريبة للسنة	**4,509**	-
إستهلاك وإطفاء	**4,322**	2,293
إطفاء علاوة إصدار الصكوك – صافي	**114**	1,333
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**2,526**	929
صافي مخصص انخفاض القيمة للأدوات المالية	**22,989**	12,683
ربح من صفقة شراء بسعر منخفض	**(15,560)**	-
حصة الربح من شركات زميلة - صافي	**(21,043)**	(9,329)
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**46,035**	40,979
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**(23,410)**	(57,129)
موجودات تمويلية	**(299,954)**	(161,698)
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	**(15,680)**	12,713
موجودات أخرى	**(5,537)**	(28,139)
إيداعات من مؤسسات مالية	**(51,213)**	46,465
حسابات جارية للعملاء	**121,560**	32,270
مطلوبات التكافل	**22,752**	55,402
مطلوبات أخرى	**47,767**	57,128
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	**163,039**	(46,359)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	**5,359**	(48,368)
الأنشطة الاستثمارية		
شراء صكوك، صافي	**(168,385)**	(209,888)
نقد مستحوذ عليه من دمج الأعمال	**297,407**	71,711
بيع استثمارات محتفظ بها بغرض غير المتاجرة وعقارات	**6,227**	(21,010)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة	**17,477**	-
شراء مباني ومعدات	**(2,000)**	(17,070)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	**150,726**	(176,257)
الأنشطة التمويلية		
سحب مرابحة لأجل	**189,859**	220,773
أرباح أسهم مدفوعة	**(12,359)**	(9,121)
الحركة في أسهم الخزينة، صافي	**(5,474)**	558
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	**172,026**	212,210
صافي التغير في النقد وما في حكمه	**328,111**	(12,415)
النقد وما في حكمه في 1 يناير	**383,532**	395,947
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**711,643**	383,532
يتكون النقد وما في حكمه من: *		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**295,383**	91,728
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**122,662**	178,634
إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً	**293,598**	113,170
	711,643	383,532

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2023 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 346 ألف دينار بحريني (2022: 207 ألف دينار بحريني).

** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 4,240 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك (2022: 5,013 ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 46 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي. ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

			نسبة الملكية %	
اسم الشركة	*بلد التأسيس*	*الأنشطة الرئيسية*	***2023***	*2022*
بنك السلام - سيشل	سيشل	تقديم خدمات مصرفية	**%70**	%70
مجموعة سوليدرتي القابضة	البحرين	شركة قابضة	**%55.9**	%55.9
بنك السلام الجزائر*	الجزائر	تقديم خدمات مصرفية	**%68.0**	-

يعمل البنك وشركته البنكية التابعة الرئيسية من خلال 17 فرع (2022: 23 فرع) في مملكة البحرين، و24 فرع في الجزائر (2022: لا شيء)، وفرع واحد (2022: فرع واحد) في سيشل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كأصيل/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

* خلال السنة، قامت المجموعة بزيادة حصتها القانونية في مصرف السلام الجزائر (ASBA) إلى 68.0%، وبذلك حصلت على السيطرة.

تشتمل البيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2023 على البيانات المالية البنك والشركات التابعة له (يشار لها "بالمجموعة").

تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 13 فبراير 2024.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001 (وتعديلاته)، وللقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية، التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 أسس التوحيد

1) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذة تعريف العمل. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية، والظروف الاقتصادية، والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.4 (س)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ بشكل عام في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الدخل الموحد.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2023. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار، وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كأصيل أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 أسس التوحيد (تتمة)

إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 36 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

3) حصص غير مسيطرة
يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4) فقدان السيطرة
عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسبها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية
تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية
أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

ب) العملات الأجنبية
يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

6) العملة الأجنبية (تتمة)

ج) تحويل العمليات الأجنبية
يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ أحكام وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه الأحكام والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان
عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقديرالمدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.4 (د)، و31.2.

انخفاض قيمة الشهرة
يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام، للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 14.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة لأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة، تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم لأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم يقينية التقديرات (تتمة)

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ومنهجيات الدخل، ومنهجيات السوق. يتم تحديد تقديرات القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات الحكمية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

الأحكام

فرضية الاستمرارية
قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة (تتمة)

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة

ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

2.4 السياسات المحاسبية الهامة

أ) الأدوات المالية

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، وتمويلات مشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، وتحوطات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية، وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

باستثناء الصكوك التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والتحوطات التي تستخدم لأدوات إدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

1- أدوات حقوق الملكية:
أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح جميع المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية.

2- أدوات الدين:

أدوات دين نقدية – هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة فى الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

3- أدوات استثمارية أخرى:

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: أ) بالتكلفة المطفأة أو ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة، والتي تشمل موجودات ترحّل من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:
بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة
بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

د) تقييم انخفاض القيمة (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة
تقيّم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً
في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الأصل المالي وموجودات الإيجارات التمويلية "منخفضة القيمة ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الأصل المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب
يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد
يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:
- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل "النقد وما في حكمه" على النقد في الصندوق، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو اقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، واستصناع، وسلم، وعقود إجارة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في الدخل الموحد.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة، بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

و3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

و4) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز. إجارة منتهية بالتمليك (تعرف أيضاً بموجودات الإيجارات التمويلية)

إجارة منتهية بالتمليك هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها بناءً على طلب العميل والوعد بالتأجير لشراء أو / اقتناء أصل محدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه. وتقوم المجموعة "المؤجر" بتأجير الأصل إلى العميل "المستأجر" مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، ويقوم المؤجر بتحويل الأصل المؤجر إلى المستأجر وفقاً لوعد الشراء من قبل المستأجر وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة المنتهية بالتمليك وبناءً على وعد بالبيع من قبل المؤجر.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك

إذا تم تعديل شروط موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الأصلية واحتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإجارة المنتهية بالتمليك، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإجارة المنتهية بالتمليك باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة، وعقود مضاربة، واستثمارات وكالات. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقيّم الصكوك في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحصيل - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدي. يتم تصنيف وقياس الأصول بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحصيل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحصيل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. في حين أن هذه المحفظة تولد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، فإنه يتم الاحتفاظ بها أيضا لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ى. الموجودات قيد التحويل

موجودات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:
بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.4 (ك).

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات التعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب
يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس
يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للأدوات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.4 (ك)) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد، عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة تتفق مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدارج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

- معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 إلى 5 سنوات
- تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

س) الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

أ) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والشركة المستحوذ عليها فقط حصص حقوق الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة حقوق الملكية في الشركة المستحوذ عليها لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ب) الموجودات غير الملموسة

يتم مبدئياً احتساب الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بصورة فردية بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من خلال عملية دمج الأعمال هي قيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ. يتم لاحقاً، احتساب الموجودات غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة التي تم تكوينها داخلياً، عدا تكاليف التطوير المرسملة، فإنه لا يتم رسملتها، ويتم احتساب المصروفات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم تكبدها فيها. يتم تحديد ما إذا كانت الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة محددة أو غير محددة المدة. جميع الموجودات غير الملموسة المدرجة بتاريخ نهاية السنة لها أعمار محددة، مثل الودائع الرئيسية ("CD") وعلاقات العملاء المشتراة ("PCR") وسيتم إطفاءها على فترات تتراوح بين 7 إلى 15 سنة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الافتراضي، ويتم تقييمها لانخفاض القيمة متى ما كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بتاريخ نهاية كل سنة مالية. تحتسب التغيرات في الأعمار الافتراضية المتوقعة أو نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كلما كان ذلك مناسباً، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم احتساب مصروف الإطفاء على الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتطابقة مع وظيفة الأصل غير الملموس.

يتم إلغاء احتساب الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة (أي في تاريخ حصول المستلم على السيطرة) أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية من استخدامها أو بيعها. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء احتساب أي من الأصول غير الملموسة كالفرق بين صافي عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء احتساب الأصل.

ع) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ف) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ص) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة ("المضُارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ق) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ر) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة" بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

يستحق الموظفون الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ر) منافع نهاية الخدمة للموظفين (تتمة)

مدفوعات على أساس أسهم
يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج المدفوعات على أساس مَنح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية المؤجلة على أساس الأسهم

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطراً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى 3 سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدارج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تحضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

ش) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات
عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك
يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات الدين على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات حقوق الملكية عند إثبات حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

أرباح الأسهم
يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

إجارة منتهية بالتمليك
يتم احتساب دخل الإجارة المنتهية بالتمليك على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإجارات المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

دخل الرسوم والعمولات
تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ت) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حدٍ كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيمة ما في حكم النقد من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط أو صافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية لعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ث) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة، وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

خ) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام، ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ذ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

ض) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك في بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

ظ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم (9) – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تحتسب الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

غ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

غ) استرداد حيازة الموجودات (تتمة)

أ) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

أب) عقود التكافل وإعادة التكافل

عقود التكافل
باعتبارها شركة تأمين إسلامية، تقوم المجموعة بإصدار عقود تستند على النشاط التعاوني من خلال تقاسم المخاطر. تصنف المجموعة جميع عقودها بصورة فردية كعقود تكافل.

عقود التكافل هي تلك العقود التي يقبل بموجبها مشغل التكافل مخاطر تكافل جوهرية من المشارك، من خلال الموافقة على تعويض المشارك في حال تأثر المشارك سلبياً بحدث مستقبلي محدد غير مؤكد. قد تقوم هذه العقود أيضاً بتحويل المخاطر المالية. كإرشاد عام، تعرّف المجموعة مخاطر التكافل الجوهرية بأنها امكانية الاضطرار لدفع منافع عند وقوع حدث التكافل. مخاطر التكافل هي مخاطر أخرى عدا المخاطر المالية التي يتم تحويلها من حامل العقد إلى المُصدر.

المخاطر المالية هي مخاطر حدوث تغيير مستقبلي محتمل في سعر واحد أو أكثر من الأسهم، أو مؤشر الأسعار، أو الأسعار، أو عامل متغير آخر، بشرط أنه في حالة المتغير غير المالي فأن المتغير ليس خاصاً بأحد أطراف العقد. تعتبر مخاطر التكافل جوهرية، فقط إذا كان من المحتمل أن يتسبب حدث التكافل في دفع منافع جوهرية إضافية. بمجرد تصنيف العقد على أنه عقد تكافل، فإنه يظل مصنفاً كذلك إلى حين إطفاء أو انتهاء صلاحية جميع الحقوق والالتزامات.

عقود إعادة التكافل
هي عقود تبرمها المجموعة مع مشغلي إعادة التكافل بغرض الحد من صافي الخسارة المحتملة من خلال تنويع مخاطرها، والتي يتم بموجبها تعويض المجموعة عن خسائر عقود التكافل الصادرة.

يتم عرض الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات الناتجة من عقود التكافل المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات لعقود التكافل ذات العلاقة، حيث أن ترتيبات إعادة التكافل لا تعفي المجموعة من التزاماتها المباشرة تجاه المشاركين.

يتم احتساب المنافع التي تستحقها المجموعة بموجب عقود إعادة التكافل الخاصة بها كموجودات إعادة التكافل. تتكون هذه الموجودات من أرصدة مستحقة من مشغلي إعادة التكافل عند سداد المطالبات، والذمم المدينة الأخرى مثل عمولات الربح، وحصة مشغلي إعادة التكافل من المطالبات القائمة التي تستند إلى المطالبات المتوقعة والمنافع الناتجة بموجب عقود التكافل المغطاة بموجب عقود إعادة التكافل. يتم احتساب المبالغ القابلة للاسترداد أو المستحقة من مشغلي إعادة التكافل وفقاً للمبالغ المرتبطة بعقود التكافل المعنية، ووفقاً لشروط كل عقد من عقود إعادة التكافل. مطلوبات إعادة التكافل تمثل بشكل رئيسي اشتراكات مستحقة الدفع لعقود إعادة التكافل، ويتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

تتكون صناديق التكافل الخاصة بالمشاركين من صندوق التكافل العام وصندوق التكافل العائلي والذي يمثل الفائض المتراكم غير الموزع أو العجز فيما يتعلق بالعقود السارية كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. كما تشمل احتياطيات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاشتراكات الإجمالية
تتكون الاشتراكات الإجمالية من مجموع الاشتراكات المستحقة لكامل فترة التغطية المنصوص عليها في العقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية، ويتم احتسابها بتاريخ بداية الوثيقة. الاشتراكات تشمل أي تسويات ناتجة في الفترة المحاسبية للاشتراكات المدينة فيما يتعلق بالأعمال المكتتبة في الفترات المحاسبية السابقة. الاشتراكات المحصلة من قبل الوسطاء والتي لم يتم استلامها بعد، يتم تقييمها استناداً إلى التقديرات من قسم الاكتتاب أو الخبرات السابقة، ويتم تضمينها في الاشتراكات المكتتبة. يدرج الجزء غير منتهي الصلاحية لهذه الاشتراكات ضمن بند " الاشتراكات غير المكتسبة" في بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب الجزء المكتسب من الاشتراكات كإيرادات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أب) عقود التكافل وإعادة التكافل (تتمة)

اشتراكات إعادة التكافل
هي مبالغ مدفوعة لمشغلي إعادة التكافل وفقاً لعقود إعادة التكافل للمجموعة. فيما يتعلق بعقود إعادة التكافل النسبية وغير النسبية، يتم احتساب المبالغ في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين وفقاً لشروط هذه العقود.

اشتراكات غير مكتسبة
تمثل اشتراكات بموجب عقود التكافل والتي سيتم اكتسابها في الفترات المالية التالية أو اللاحقة، للفترة المتبقية لمحتوى التكافل كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

إجمالي المطالبات
تحتسب إجمالي المطالبات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين عند تحديد مبلغ المطالبة المستحقة للمشاركين ولأطراف ثالثة، وفقاً لشروط عقود التكافل. إجمالي المطالبات تشمل جميع المطالبات المتكبدة خلال السنة، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، والتكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات التي ترتبط مباشرة بمعالجة وسداد المطالبات، وتخفيض قيمة الخردة والاستردادات الأخرى، وأي تسويات للمطالبات المستحقة عن السنوات السابقة.

المطالبات المستردة
المطالبات المستردة تشمل المبالغ المستردة من مشغلي إعادة التكافل وشركات التأمين الأخرى فيما يتعلق بإجمالي المطالبات المدفوعة من قبل المجموعة، وذلك وفقاً لعقود إعادة التكافل التي تحتفظ بها المجموعة، وتشمل أيضاً الخردة والاستردادات الأخرى. يتم احتساب المطالبات المستردة من شركات إعادة التكافل والأطراف الأخرى وذلك عند احتساب إجمالي المطالبات ذات الصلة التي تم سدادها وفقاً لشروط العقود ذات الصلة.

المطالبات القائمة
تستند المطالبات القائمة على التكلفة النهائية المقدرة لجميع المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم تسويتها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، إلى جانب التكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات وتخفيض قيمة الخردة والاستردادات الأخرى. تستند مخصصات المطالبات القائمة التي تم الإبلاغ عنها إلى تقديرات الخسارة، والتي ستصبح مستحقة الدفع في نهاية المطاف على كل مطالبة غير مدفوعة، والتي حددتها الإدارة بناء على المعلومات المتوفرة حالياً والخبرات السابقة المعدلة للتغيرات التي تم عكسها على الأوضاع الحالية، والتعرض المتزايد، والتكاليف المتصاعدة للمطالبات، وشدة وتكرار آخر المطالبات، حسب الاقتضاء. لا يتم خصم المطالبات القائمة للقيمة الزمنية للنقود. يتم مراجعة الأساليب المستخدمة والتقديرات المعدة بانتظام.

يتم رصد مخصص للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها وفق تقييم اكتواري، والذي يتم تحديثه على أساس أحدث تقارير التقييم.

يتم تضمين أي فرق بين مخصصات المطالبات القائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، وتسويات ومخصصات السنة التالية، في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين للسنة.

ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة
يتم احتساب ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة عند استحقاقها، ويتم قياسها عند الاحتساب المبدئي بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. يتم فحص القيمة الدفترية لذمم التكافل وذمم التأمين المدينة لانخفاض القيمة، إذا أشارت الأحداث أو الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد، مع تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أب) عقود التكافل وإعادة التكافل (تتمة)

1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقرير المالي عن الزكاة
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقرير المالي عن الزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (9) – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم (35) لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

يجب على المؤسسة الملزمة بدفع الزكاة بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية احتساب الزكاة الحالية المستحقة عن الفترة كمصروف في بياناتها المالية. إذا لم يكن دفع الزكاة ملزماً بموجب القانون أو بموجب وثائقها التنظيمية، وحين تعتبر المؤسسة وكيلاً لدفع الزكاة نيابة عن بعض أصحاب المصلحة، يتم تعديل أي مبلغ مدفوع يتعلق بالزكاة مع حقوق ملكية أصحاب المصلحة المعنيين.

طبقت المجموعة هذا المعيار، وقدمت الإفصاحات الإضافية اللازمة في بياناتها المالية السنوية.

لا يتحمل البنك أي التزام لدفع الزكاة وفقاً لوثائقه التنظيمية، ولكنه يدفع الزكاة فقط على الأرباح غير الموزعة بصفته وكيلاً، نيابة عن مساهميه. طبق البنك هذا المعيار وقدم الإفصاحات الإضافية اللازمة في بياناته المالية السنوية (راجع إيضاح رقم (4)).

2) معيار المحاسبة المالي رقم (41) – التقارير المالية المرحلية
يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبية المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما ينطبق هذا المعيار على المؤسسات التي تعد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتواريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023. طبقت المجموعة هذا المعيار لأساس إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023 (تتمة)

3) معيار المحاسبة المالي رقم (44) - تحديد السيطرة على الموجودات ومشروعات الأعمال
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (44) – تحديد السيطرة على الموجودات ومشاريع الأعمال" بتاريخ 31 ديسمبر 2023، وهو قابل للتطبيق بأثر فوري. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ واضحة ومتسقة لتقييم ما إذا، ومتى كانت المؤسسة تسيطر على أصل أو نشاط تجاري، سواء في سياق الهياكل التشاركية أو لأغراض التوحيد.

يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية، والمنشآت التي تعتبر طرفاً في الهياكل والمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (كما هو مسموح به وفقاً للإطار التنظيمي وإطار إعداد التقارير). يغطي هذا المعيار الترتيبات داخل الميزانية العمومية وخارجها، بما في ذلك الهياكل التشاركية مثل المضاربة، والمشاركة، والصكوك. إن لتقييم السيطرة أهمية في مختلف السياسات المحاسبية للمجموعة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، توحيد الشركات التابعة، واحتساب وإلغاء احتساب الأصول المالية المختلفة، وهياكل الاستثمار التشاركية.

قامت المجموعة بتقييم الإطار المعدل لتقييم السيطرة الذي قدمه معيار المحاسبة المالي رقم (44)، ولا تتوقع أي تأثير جوهري على استنتاجات السيطرة التي سبق تقييمها عند تطبيق هذا المعيار. ومع ذلك، فقد تم تعديل السياسات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالمجموعة، بحيث تكون متسقة مع التعريفات والمبادئ المعدلة الموضحة في إطار معيار المحاسبة المالي رقم (44).

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد

1) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 1 يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:
أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛
د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛
ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛
ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
ي. تحسين إعداد التقارير بشان العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛
ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لتطبيق هذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة، بما يتماشى مع الممارسات الأوسع للسوق.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (تتمة)

2) معيار المحاسبة المالي رقم (42) – عرض وإفصاحات البيانات المالية لمؤسسات التكافل
يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح في البيانات المالية لمؤسسات التكافل ويحدد مجموعة البيانات المالية التي يجب ان تنشرها المؤسسة بصورة دورية لتلبية الاحتياجات المعلوماتية المشتركة لمستخدمي البيانات المالية. بالإضافة لذلك، يحدد هذا المعيار أيضاً المبادئ العامة لعرض المعلومات ويعكس بشكل مناسب حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة ضمن نموذج عمل التكافل. يجب قراءة هذا المعيار بالتزامن مع معيار المحاسبة المالي رقم (43) – محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل.

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (12) – العرض والإفصاحات العامة في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية ويقدم التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتوافق مع مباديء وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، حيث يكون مشغّل التكافل منفصلاً عن أموال المشاركين (بما في ذلك صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين)؛

ج) يعتبر صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين موجودات تحت الإدارة خارج الميزانية العمومية، وبالتالي منفصلين عن مشغل التكافل.

د) تم إدراج بيانات مالية لصندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين، بما في ذلك بيانات منفصلة للمركز المالي والأنشطة المالية لصندوق تكافل المشاركين المدار؛

هـ) تم نقل الإفصاح عن أموال الزكاة والتبرعات الخيرية والقرض إلى إيضاحات البيانات المالية بما يتوافق مع معيار المحاسبة المالي رقم (1)؛

و) تم إضافة تعاريف جديدة للتكافل، ومؤسسات التكافل، ومشغل التكافل، صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين.

ينطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل، بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها، ويشمل عمليات نافذة التكافل، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

بناء على تقييم الإدارة لمحفظة تكافل شركة التكافل التابعة، لا يتوقع ان يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

3) معيار المحاسبة المالي رقم (43) – محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل
يحل هذا المعيار محل معايير المحاسبة المالية التالية: معيار المحاسبة المالي رقم (13) – الإفصاح عن أسس تحديد وتخصيص الفائض والعجز في شركات التأمين الإسلامية؛ معيار المحاسبة المالي رقم (15) – المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية؛ ومعيار المحاسبة المالي رقم (19) – الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية، ويشمل التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم موائمة المعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق بترتيبات التكافل مع مبادئ المحاسبة المقبولة عالمياً والمتطلبات التنظيمية الأحدث (حيث تنطبق)؛

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (تتمة)

ج) تم تقديم معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالمسائل التي لم يتم تناولها أو المعايير التي تم إستبدالها، أو التي لم تكن تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للمخصصات (أو المطالبات، حسب الاقتضاء) لترتيبات التكافل والمعالجة المحاسبية وعرض المكون الاستثماري؛

د) المعالجات المحاسبية المعينة في المعيار، يتم ربطها لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، بما في ذلك حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين بترتيبات التكافل؛

هـ) تم إدراج تعريفات جديدة للمصطلحات المحاسبية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية المقدمة مؤخراً، بالإضافة لتعريفات محدثة للمصطلحات المستخدمة سابقاً؛

و) تم تقديم المعالجات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الإضافية، وخاصة المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، على سبيل المثال، المعالجة المحاسبية لرسوم الوكالة والقرض الحسن.

بموجب الأحكام الانتقالية لهذا المعيار، تم تحديد الأساليب التالية عند التطبيق لأول مرة:

1) منهجية الأثر الرجعي الكامل – يتم بموجبها إدراج الآثار الانتقالية من بداية أقرب فترة معروضة في البيانات المالية؛ مع ذلك، فإن الإفصاح عن أثر مثل هذا التطبيق في كل بند، وعلى العائد على السهم الأساسي والمخفض لكل سهم يجب أن لا يكون إجبارياً؛ أو

2) منهجية الأثر الرجعي المعدل – يتم بموجبها تحميل الآثار الانتقالية على الأرباح المستبقاة، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية في بداية الفترة المالية الحالية؛ أو

3) خيار القيمة العادلة – يتم بموجبه تحديد هامش التكافل المتبقي أو مكون الخسارة للمخصص لباقي فترة الاستحقاق، في التاريخ الانتقالي (بداية الفترة الحالية) كالفرق بين القيمة العادلة لترتيبات التكافل بذلك التاريخ، والقيمة العادلة للتدفقات النقدية للاستيفاء المقاسة بذلك التاريخ، ويجب تعديل الآثار المترتبة في الأرباح المستبقاة لمؤسسة التكافل، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية.

ينطبق هذا المعيار على مؤسسات التكافل (بما في ذلك صفتها كمشغلي تكافل) وصناديق تكافل المشاركين المدارة، وصناديق استثمار المشاركين المدارة، فيما يتعلق بما يلي: أ) ترتيبات التكافل، بما في ذلك ترتيبات إعادة التكافل الصادرة؛ ب) ترتيبات إعادة التكافل المحتفظ بها؛ ج) عقود الاستثمار مع أو بدون الميزات التقديرية التي يتم إصدارها إلى جانب، وكجزء من ترتيبات التكافل؛ د) المعاملات الإضافية المتعلقة بعمليات التكافل.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

بناء على تقييم الإدارة لمحفظة تكافل شركة التكافل التابعة، لا يتوقع ان يكون لتطبيق هذا المعيار أي أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

4) معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار) خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ تحديد، وقياس، وعرض أدوات "أشباه حقوق الملكية" في البيانات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية.

يحدد المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية لأدوات الاستثمار التشاركية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)، حيث تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بالسيطرة على الأصول الأساسية (في الغالب ، كشريك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة، عدا أصحاب حقوق الملكية. المعيار يوفر المعايير العامة لمحاسبة أدوات الاستثمار التشاركية وأشباه حقوق الملكية في الميزانية العمومية، وكذلك تجميع، واحتساب، وإلغاء احتساب، وقياس، وعرض، والإفصاح لأشباه حقوق الملكية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (تتمة)

5) معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (46) – الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ وقواعد احتساب، وقياس، والإفصاح، وإلغاء احتساب الموجودات خارج الميزانية العمومية تحت الإدارة ، بناء على أفضل الممارسات الشرعية والدولية. يهدف المعيار إلى تحسين الشفافية، والقابلية للمقارنة، والمساءلة، والحوكمة في التقارير المالية المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية تحت للإدارة.

ينطبق هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية التي تتحمل مسئوليات انتمانية على الموجودات، بدون سيطرة، باستثناء مايلي:

- صندوق تكافل المشاركين و/ أو صندوق استثمار المشاركين؛ و
- صندوق استثماري مدار من قبل مؤسسة، كونها منشأة قانونية منفصلة، والتي تخضع لإعداد التقارير بما يتماشى مع متطلبات معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب تطبيق هذا المعيار في نفس وقت تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم (45) – أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

6) معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (47) – تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية خلال سنة 2023. الهدف من هذا المعيار هو وضع إرشادات بخصوص المعالجة المحاسبية والإفصاحات لتحويلات الموجودات بين الأوعية الاستثمارية، التي تديرها نفس المؤسسة أو أطرافها ذوي العلاقة. هذا المعيار يسري على تحويلات الموجودات التي لا تشكل جزءاً من دمج الأعمال، أو بيع عمل تجاري، أو إعادة هيكلة المؤسسة.

يعرّف المعيار الوعاء الاستثماري على أنه مجموعة من الأصول التي يتم إدارتها معاً لتحقيق هدف استثماري مشترك، مثل صندوق، أو محفظة، أو أمانة. كما يعرّف المعيار تحويل الأصول على أنه معاملة أو حدث ينتج عنه تغيير في الملكية القانونية، أو الجوهر الاقتصادي للموجودات، مثل البيع، أو المساهمة، أو التوزيع، أو إعادة التصنيف.

يجب احتساب تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية استناداً إلى جوهر المعاملة، وأحكام وشروط اتفاق التحويل. يصنّف المعيار تحويلات الموجودات إلى ثلاث فئات: تحويلات بالقيمة العادلة، وتحويلات بالقيمة الدفترية، وتحويلات بعدا القيمة العادلة أو القيمة الدفترية. ويحدد المعيار أيضاً متطلبات الإفصاح عن عمليات تحويل الموجودات بين الأوعية الاستثمارية.

المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2026، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2023			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	*بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*	*بالتكلفة المطفأة/ أخرى*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	537,874	537,874
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	293,580	293,580
استثمار في الصكوك	-	364,518	638,321	1,002,839
موجودات التمويلات	-	-	2,676,460	2,676,460
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	86,205	13,855	-	100,060
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	-	-	67,370	67,370
استثمار في العقارات	-	78,070	-	78,070
استثمار في شركات زميلة	-	-	231,484	231,484
موجودات أخرى	563	163	80,502	81,228
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	78,145	78,145
	86,768	456,606	4,603,736	5,147,110
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	136,511	136,511
حسابات جارية للعملاء	-	-	1,066,031	1,066,031
تمويل مرابحة لأجل	-	-	510,848	510,848
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	-	-	114,493	114,493
مطلوبات أخرى	337	-	105,855	106,192
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	2,804,385	2,804,385
	337	-	4,738,123	4,738,460

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

	2022			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	*بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*	*بالتكلفة المطفأة/ أخرى*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	367,747	367,747
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	113,096	113,096
استثمار في الصكوك	-	228,479	608,902	837,381
موجودات التمويلات	-	-	1,986,465	1,986,465
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	94,871	11,925	-	106,796
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	-	-	51,690	51,690
استثمار في العقارات	-	62,462	-	62,462
استثمار في شركات زميلة	-	-	254,006	254,006
موجودات أخرى	1,247	163	66,310	67,720
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	51,998	51,998
	96,118	303,029	3,500,214	3,899,361
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية	-	-	187,724	187,724
حسابات جارية للعملاء	-	-	550,281	550,281
تمويل مرابحة لأجل	-	-	320,989	320,989
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	-	-	91,741	91,741
مطلوبات أخرى	440	-	78,358	78,798
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	2,332,473	2,332,473
	440	-	3,561,566	3,562,006

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	**115,917**	92,507
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**295,383**	91,728
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**126,574**	183,512
	537,874	367,747

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.
** إن هذا الرصيد صافي مبلغ 328 ألف دينار بحريني (2022: 134 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية.

5 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية.

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
أصول الوكالة	**63,546**	67,018
اصول المضاربة	**2,860**	-
أصول مرابحات السلع	**227,192**	46,151
مخصص الخسائر الائتمانية	**(18)**	(73)
	293,580	113,096
إيداعات من مؤسسات مالية		
التزام مرابحات السلع	**136,511**	187,724
	136,511	187,724

6 استثمار في الصكوك

	2023			*2022*
	صكوك سيادية	***صكوك الشركات***	***المجموع***	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*
مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية				
في 1 يناير	**210,846**	**15,771**	**226,617**	639,688
أرباح مستلمة	**-**	**-**	**-**	(6,546)
إعادة قياس بالتكلفة المطفأة	**-**	**-**	**-**	(449,072)
مشتريات	**268,020**	**11,753**	**279,773**	131,368
بيع / استحقاق	**(137,165)**	**(3,768)**	**(140,933)**	(84,061)
حركة القيمة العادلة	**(2,137)**	**(338)**	**(2,475)**	(6,144)
(انخفاض القيمة) / عكس الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(98)**	**(7)**	**(105)**	-
مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم	**1,369**	**272**	**1,641**	3,246
في 31 ديسمبر 2023	**340,835**	**23,683**	**364,518**	228,479

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 228,250 ألف دينار بحريني (2022: 76,360 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل (إيضاح رقم (15).

6 استثمار في الصكوك (تتمة)

	2023			2022
	صكوك سيادية	صكوك الشركات	المجموع	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مسجلة بالتكلفة المطفأة				
في 1 يناير	**587,277**	**23,487**	**610,764**	-
إعادة تصنيف من مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**-**	**-**	**-**	449,072
إعادة تصنيف الاحتياطي التراكمي	**-**	**-**	**-**	(4,627)
مشتريات	**255,328**	**21,208**	**276,536**	197,106
مستحوذة عليها من خلال دمج العمليات	**3,215**	**4,303**	**7,518**	18,817
استحقاقات	**(242,178)**	**(15,779)**	**(257,957)**	(58,143)
شطب	**(1)**	**-**	**(1)**	-
(انخفاض القيمة) / عكس الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(414)**	**257**	**(157)**	246
إطفاء الخصم / العلاوة	**(135)**	**21**	**(114)**	(531)
مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم	**1,591**	**141**	**1,732**	6,962
في 31 ديسمبر	**604,683**	**33,638**	**638,321**	608,902

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 354,258 ألف دينار بحريني (2022: 332,242 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل (إيضاح رقم (15).

يتم التعامل مع صكوك بقيمة دفترية تبلغ 14,905 ألف دينار بحريني (2022: 16,182 ألف دينار بحريني) كصكوك من نوع أدوات حقوق ملكية

توزيع الصكوك حسب المصدر

	2023	2022
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صكوك سيادية	**945,518**	797,177
صكوك الشركات	**57,321**	40,204
	1,002,839	837,381

التصنيف الائتماني في صكوك الشركات كما يلي:

	2023	2022
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
درجة استثمارية (+BBB – AAA)	**22,615**	22,712
عالية العوائد (أقل من -BBB)	**8,868**	840
صكوك غير مصنفة	**25,886**	16,759
مخصص الخسائر الائتمانية	**(48)**	(107)
	57,321	40,204

7 موجودات التمويلات

	2023				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة***	***الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الإجارة*	**829,724**	**23,152**	**33,670**	**5,027**	**891,573**
تمويل مرابحة	**697,789**	**21,244**	**26,545**	**5,533**	**751,111**
تمويل مضاربة	**592,379**	**33,848**	**20,279**	**44**	**646,550**
تمويل مشاركة	**30,234**	**415**	**152**	**-**	**30,801**
بطاقات ائتمان	**13,709**	**353**	**1,288**	**-**	**15,350**
تمويل السلم	**321,848**	**8,807**	**4,752**	**1,396**	**336,803**
تمويل استصناع	**39,734**	**3,000**	**4,769**	**498**	**48,001**
مجموع موجودات التمويلات	**2,525,417**	**90,819**	**91,455**	**12,498**	**2,720,189**
مخصص للخسائر الائتمانية	**(16,334)**	**(8,332)**	**(23,922)**	**(435)**	**(49,023)**
تحويل العملات الأجنبية	**4,993**	**164**	**108**	**29**	**5,294**
	2,514,076	**82,651**	**67,641**	**12,092**	**2,676,460**

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الإجارة*	703,638	42,296	10,843	4,151	760,928
تمويل مرابحة	629,700	35,664	18,708	5,774	689,846
تمويل مضاربة	507,456	23,699	8,555	-	539,710
تمويل مشاركة	14,725	14,921	276	-	29,922
بطاقات ائتمان	13,075	456	1,464	-	14,995
مجموع موجودات التمويلات	1,868,594	117,036	39,846	9,925	2,035,401
مخصص للخسائر الائتمانية	(17,309)	(12,290)	(19,337)	-	(48,936)
	1,851,285	104,746	20,509	9,925	1,986,465

7 موجودات التمويلات (تتمة)

الحركة في مخصص الخسائر الائتمانية:

	2023				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير	**17,309**	**12,290**	**19,337**	**-**	**48,936**
الحركة بين المراحل، صافي	**(3,486)**	**(2,427)**	**5,913**	**-**	**-**
حركة مخصص الخسارة، صافي	**2,511**	**(1,531)**	**19,499**	**(2,317)**	**18,162**
مبالغ مشطوبة خلال السنة	**-**	**-**	**(20,827)**	**-**	**(20,827)**
تسويات صرف العملات الأجنبية والتحويلات الأخرى عند السداد	**-**	**-**	**-**	**2,752**	**2,752**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**16,334**	**8,332**	**23,922**	**435**	**49,023**

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير	15,028	7,279	13,907	36,214
الحركة بين المراحل، صافي	(1,499)	1,067	432	-
حركة مخصص الخسارة، صافي	5,196	3,944	4,849	13,989
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(1,416)	-	(2)	(1,418)
تسويات صرف العملات الأجنبية والتحويلات الأخرى عند السداد	-	-	151	151
الرصيد كما في 31 ديسمبر	17,309	12,290	19,337	48,936

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة تظهر حالياً بنسبة 25.8% مقارنة بالمبالغ التعاقدية الأصلية القائمة. الأصول التي تعرضت للانخفاض في قيمتها على أساس تراكمي (المرحلة 3 والموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة) لها تغطية فعالة للخسارة بنسبة 42.1% مقارنة بالمبالغ التعاقدية الأصلية القائمة.

يظهر تمويل المرابحة صافي أرباح مؤجلة بمبلغ 102,116 ألف دينار بحريني (2022: 71,281 ألف دينار بحريني).

خلال السنة، قامت المجموعة بالاستحواذ على موجودات تمويلية بمبلغ 479,418 ألف دينار بحريني من خلال عملية دمج الأعمال (إيضاح 45).

7 موجودات التمويلات (تتمة)

***إجارة منتهية بالتمليك**

تمثل الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإجارة المنتهية بالتمليك مع عملاء البنك. تنص هذه الاتفاقية بأن يتعهد البنك (المؤجر) بنقل الموجودات المؤجرة إلى العميل (المستأجر) في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية الإجارة المنتهية بالتمليك.

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
إجارة منتهية بالتمليك	**920,407**	778,343
استهلاك	**(28,834)**	(17,415)
إجارة منتهية بالتمليك صافي من الاستهلاك	**891,573**	760,928
مخصص انخفاض القيمة	**(8,314)**	(9,555)
في 31 ديسمبر	**883,259**	751,373

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	**120,655**	83,775
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	**237,391**	147,883
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	**525,213**	519,715
	883,259	751,373

بلغ الاستهلاك / الإطفاء المتراكم على موجودات الإجارة منتهية بالتمليك 154,680 ألف دينار بحريني (2022: 104,513 ألف دينار بحريني).

8 صافي مخصص انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية، والاستثمارات، وموجودات أخرى

	2023				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير	**18,257**	**12,327**	**27,151**	**-**	**57,735**
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	**1,122**	**(777)**	**(345)**	**-**	**-**
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	**(3,528)**	**3,872**	**(344)**	**-**	**-**
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	**(1,143)**	**(5,459)**	**6,602**	**-**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**4,487**	**(1,476)**	**19,598**	**(2,317)**	**20,292**
استردادات / عكس الشطب	**-**	**-**	**(461)**	**-**	**(461)**
مخصص الخسائر الائتمانية	**938**	**(3,840)**	**25,050**	**(2,317)**	**19,831**
تسويات صرف العملات الأجنبية					
وتحويلات أخرى	**27**	**-**	**(77)**	**2,752**	**2,702**
مبالغ مشطوبة خلال السنة *	**-**	**-**	**(25,674)**	**-**	**(25,674)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**19,222**	**8,487**	**26,450**	**435**	**54,594**

* تمثل تعرضات مشطوبة خلال السنة سيتم الاستمرار في جهود استردادها.

8 صافي مخصص انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية، والاستثمارات، وموجودات أخرى (تتمة)

	2023				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	328	-	-	-	328
إيداعات لدى مؤسسات مالية	18	-	-	-	18
استثمار في صكوك	508	-	-	-	508
موجودات التمويلات (إيضاح 7)	16,334	8,332	23,922	435	49,023
تمويل موجودات أخرى	529	5	333	-	867
ذمم مدينة أخرى	-	-	2,183	-	2,183
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	1,505	150	12	-	1,667
	19,222	8,487	26,450	435	54,594

صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والاستثمارات وموجودات أخرى

	2023	2022
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صافي مخصص انخفاض قيمة الموجودات التمويلية	10,593	8,020
الخسائر الائتمانية المتوقعة لليوم الأول على موجودات التمويلات المشتراة	7,569	5,969
	18,162	13,989
صافي مخصص انخفاض قيمة الاستثمارات	3,158	3,714
صافي مخصص انخفاض قيمة الموجودات الأخرى	1,669	(5,020)
	22,989	12,683

	2023	2022
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	196	53
إيداعات لدى مؤسسات مالية	7	69
صكوك	299	91
موجودات التمويلات (إيضاح 7)	18,162	13,989
موجودات أخرى	949	(5,394)
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	218	161
استثمارات	3,158	3,714
	22,989	12,683

8 صافي مخصص انخفاض القيمة على الموجودات التمويلية، والاستثمارات، وموجودات أخرى (تتمة)

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير	15,627	7,332	21,525	-	44,484
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	1,055	(1,050)	(5)	-	-
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	(1,728)	2,761	(1,033)	-	-
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	(829)	(642)	1,471	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	5,549	3,926	5,721	(5,478)	9,718
استردادات / عكس الشطب	-	-	(749)	-	(749)
مخصص الخسائر الائتمانية	4,047	4,995	5,405	(5,478)	8,969
تسويات صرف العملات الأجنبية					
وتحويلات أخرى	(1,417)	-	(3)	(73)	(1,493)
تسوية عند السداد أو إلغاء الاحتساب	-	-	-	5,551	5,551
مبالغ معكوسة الشطب خلال السنة - صافي	-	-	224	-	224
الرصيد كما في 31 ديسمبر	18,257	12,327	27,151	-	57,735

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	134	-	-	-	134
إيداعات لدى مؤسسات مالية	73	-	-	-	73
استثمار في صكوك	246	-	-	-	246
موجودات التمويلات	17,309	12,290	19,337	-	48,936
تمويل موجودات أخرى	1	-	1,646	-	1,647
ذمم مدينة أخرى	359	12	5,855	-	6,226
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	135	25	313	-	473
	18,257	12,327	27,151	-	57,735

9 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:		
- أدوات حقوق ملكية	**79,192**	86,618
- صناديق	**7,013**	8,253
بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**13,855**	11,925
	100,060	106,796

تملك المجموعة نسبة 40% (2022: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهما شركتين تأسستا في البحرين وتعملان في مجال التطوير العقاري. تم احتساب الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويل صافي أصولها إلى شركة بريق، طور استكمال الإجراءات القانونية.

خلال السنة، تم موائمة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة بمبلغ لا شيء (2022: 19,620 ألف دينار بحريني) كجزء من دمج الأعمال.

10 موجودات ومطلوبات التكافل

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
حصة شركات إعادة التأمين من المطالبات القائمة	**11,065**	6,837
حصة شركات إعادة التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة	**20,849**	16,275
ذمم تكافل وذمم مدينة أخرى	**35,456**	28,578
موجودات التكافل	**67,370**	51,690
مطالبات قائمة	**27,803**	23,550
اشتراكات غير مكتسبة واحتياطيات أخرى	**46,415**	39,615
عمولة غير مكتسبة	**654**	636
ذمم تكافل وذمم دائنة أخرى	**39,621**	27,940
مطلوبات التكافل	**114,493**	91,741

الحركة في حصة شركات إعادة التكافل من المطالبات القائمة

	2023		
	إجمالي	***إعادة التكافل***	***صافي***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
مطالبات تم الإبلاغ عنها	15,107	(5,055)	10,052
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	8,443	(1,782)	6,661
في 1 يناير	**23,550**	**(6,837)**	**16,713**
التغير في المطلوبات	714	(2,049)	(1,335)
إستحواذ على شركة تابعة	3,539	(2,179)	1,360
في 31 ديسمبر	**27,803**	**(11,065)**	**16,738**
مطالبات تم الإبلاغ عنها	19,776	(8,749)	11,027
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	8,027	(2,316)	5,711
في 31 ديسمبر	**27,803**	**(11,065)**	**16,738**

10 موجودات ومطلوبات التكافل (تتمة)

	2022		
	إجمالي	إعادة التكافل	صافي
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
مطالبات تم الإبلاغ عنها	15,768	(6,411)	9,357
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	9,577	(1,120)	8,457
في 1 يوليو	25,345	(7,531)	17,814
التغير في المطلوبات	(1,795)	694	(1,101)
في 31 ديسمبر	23,550	(6,837)	16,713
مطالبات تم الإبلاغ عنها	15,115	(5,725)	9,390
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	8,435	(1,112)	7,323
في 31 ديسمبر	23,550	(6,837)	16,713

الحركة في حصة شركات إعادة التكافل من الاشتراكات غير المكتسبة

	2023		
	إجمالي	***إعادة التأمين***	***صافي***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
في 1 يناير	**39,615**	**(16,275)**	**23,340**
صافي الحركة	**6,800**	**(4,574)**	**2,226**
في 31 ديسمبر	**46,415**	**(20,849)**	**25,566**

	2022		
	إجمالي	إعادة التكافل	صافي
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
في 1 يوليو	39,983	(15,727)	24,256
صافي الحركة	(368)	(548)	(916)
في 31 ديسمبر	39,615	(16,275)	23,340

ذمم مدينة متعلقة بالتكافل	***2023***	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
المطالبات القائمة - إجمالي	**27,803**	23,550
اشتراكات غير مكتسبة، وعمولات، واحتياطيات أخرى	**46,415**	39,615

11 استثمارات في عقارات

	2023 ألف دينار بحريني	2022 ألف دينار بحريني
أراضي	**76,195**	60,124
مباني	**1,875**	2,338
	78,070	62,462

الحركة في الاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2023 ألف دينار بحريني	2022 ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**62,462**	57,961
تغيرات القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**(283)**	(200)
إضافات من الاستحواذ على شركة تابعة (راجع إيضاح رقم 45)	**13,683**	5,982
إضافات خلال السنة *	**2,983**	-
استبعادات خلال السنة	**(235)**	(1,281)
أخرى	**(540)**	-
في 31 ديسمبر	**78,070**	62,462

* حصل البنك خلال السنة على ملكية عقارات محتفظ به كضمان مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.

يتم اشتقاق القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين باستخدام طريقة المبيعات المعدلة القابلة لمعاملات تمت والمصنفة ضمن المستوى 2 في ترتيبات القيمة العادلة.

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية، فإن زيادة بنسبة 5٪ في القيمة العادلة للعقارات ستؤثر على حقوق الملكية بمبلغ 816 ألف دينار بحريني (2022: 787 ألف دينار بحريني)، وانخفاضاً بنسبة 5٪ في القيمة العادلة للعقارات سيؤثر على بيان الدخل بمبلغ 434 ألف دينار بحريني (2022: 405 ألف دينار بحريني).

12 استثمار في شركات زميلة، صافي

تمتلك المجموعة 20.9% (2022: 20.9%) من أسهم بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك تجاري إسلامي تم تأسيسه كأول بنك إسلامي في كينيا في أغسطس 2006، وهو مرخص من قبل مصرف كينيا المركزي.

خلال عام 2022، وكجزء من استحواذها على أعمال التجزئة في شركة الإثمار القابضة، استحوذت المجموعة على مصالح اقتصادية في اتفاقية تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقدمة إلى فينكورب ذ.م.م. (المعروفة سابقًا بإسم السلام الدولية ذ.م.م.) التي تمتلك 26.2% من اسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب. وهو بنك تجزئة تأسس في البحرين ومرخص من قبل مصرف البحرين المركزي. يشكل استثمار شركة فينكورب ذ.م.م. في بنك البحرين والكويت جزءًا من حزمة ضمان مخصصة للبنك بموجب هيكل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. لا يشارك البنك ولا حاملي حسابات الاستثمار الخاصة به بشكل مباشر في الأنشطة التجارية الأساسية لشركة فينكورب ذ.م.م.، وليسوا المالكين القانونيين لموجوداتها الأساسية. العوائد التي يحققها البنك هي في حدود الربح والتسديدات ذات الصلة، إن وجدت، الناتجة عن إتفاقيات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط. وفقًا لمتطلبات معايير المحاسبة المالية، فقد تم احتساب الحصة الاقتصادية الفعالة لهذة الإتفاقية في هذه البيانات المالية.

12 استثمار في شركات زميلة، صافي (تتمة)

تطبق المجموعة طريقة حقوق الملكية للمحاسبة الموحدة لقياس هذه الشركات الزميلة في البيانات المالية الموحدة. تستخدم المجموعة أحدث البيانات المالية المتاحة للشركات الزميلة لتطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. بشكل عام، بالنسبة للشركات الزميلة المدرجة والخارجية التي لا تقوم بإعداد البيانات المالية بموجب نفس إطار إعداد التقارير، فإن البنك يستخدم النتائج المعلنة للشركات الزميلة للربع السابق لغرض محاسبة حقوق الملكية.

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الرصيد كما في 1 يناير	**254,006**	14,533
استحواذات جديدة خلال السنة	**-**	217,820
حصة إضافية مستحوذة خلال السنة	**-**	19,897
إلغاء احتساب شركة زميلة نتيجة لزيادة الاستحواذ (إيضاح رقم 45)	**(33,767)**	-
الحصة في الأرباح	**21,043**	9,329
الحصة في التغيرات الأخرى لحقوق الملكية	**8,511**	(7,411)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة	**(17,477)**	
فروقات تحويل العملات الأجنبية	**(832)**	(162)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**231,484**	254,006

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة الجوهرية في الشركات الزميلة كما تم الإعلان عنها من قبل الشركات الزميلة المعنية، معدلة للتغيرات في السياسات المحاسبية ولتسويات القيمة العادلة عند الاستحواذ.

	تعرض غير مباشر لبنك البحرين والكويت	*تعرض غير مباشر لبنك البحرين والكويت*
	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
حصص ملكية المجموعة	**26.2%**	%26.2
مجموع الموجودات	**4,005,203**	3,823,947
مجموع المطلوبات	**3,384,400**	3,242,400
صافي الموجودات (100%)	**620,803**	581,547
حصة المجموعة في صافي الأصول المحتسبة	**162,588**	152,307
التسويات ذات الصلة بمحاسبة الاستحواذ	**65,202**	65,202
القيمة الدفترية للحصة في الشركات الزميلة	**227,790**	217,509

12 استثمار في شركات زميلة، صافي (تتمة)

	بنك البحرين والكويت	*بنك البحرين والكويت*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
إيرادات	**163,500**	97,600
ربح (100%)	**84,800**	28,179
تغيرات أخرى في حقوق الملكية (الدخل الشامل)	**32,497**	(28,300)
مجموع الدخل الشامل (100%)	**111,197**	41,121
حصة المجموعة في الأرباح	**19,246**	7,380
حصة المجموعة في التغيرات الأخرى في حقوق الملكية	**8,511**	7,411

كانت القيمة السوقية للشركات الزميلة المدرجة 228.4 مليون دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 215.8 مليون دينار بحريني). تم تحديد القيم لأغراض الإفصاح باستخدام طريقة القيمة السوقية لكل سهم، ولم يتم تعديلها لأي حيازات كبيرة أو تسويات متعلقة بوحدة الحساب.

بالنسبة للشركات الزميلة الأخرى وبناء على البيانات المالية الملخصة، كانت الإيرادات والأرباح وحصة المجموعة في الربح 8,548 ألف دينار بحريني (2022: 21,068 ألف دينار بحريني)، 1,683 ألف دينار بحريني (2022: 9,831 ألف دينار بحريني) و 1,797 ألف دينار بحريني (2022: 1,949 ألف دينار بحريني) على التوالي.

13 موجودات أخرى

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	**46**	234
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)	**163**	163
	209	397
ذمم مدينة أخرى وسلفيات	**37,261**	36,344
مصروفات مدفوعة مقدماً	**13,753**	11,616
مباني ومعدات، بما في ذلك حق استخدام الأصول	**30,005**	19,363
	81,228	67,720

(أ) تمثل هذه الفئة موجودات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تحويله إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه كإيرادات في بيان الدخل الموحد. خلال السنة، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 343 ألف دينار بحريني (2022: 450 ألف دينار بحريني) إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (16).

13 موجودات أخرى (تتمة)

(ب) تم تصنيف الاستثمار أعلاه بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة، ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
في 1 يناير	**163**	192
المخفض خلال السنة	**-**	(29)
في 31 ديسمبر	**163**	163

14 الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

خلال السنة، استحوذت المجموعة على حصة مسيطرة في مصرف السلام الجزائر (ASBA)، ونتيجة لذلك، تم احتساب موجودات غير ملموسة بمبلغ 24,476 ألف دينار بحريني (راجع إيضاح رقم 45).

بتاريخ 7 يوليو 2022، أكملت المجموعة عملية الاستحواذ على محفظة الأصول من مجموعة شركات إثمار القابضة ش.م.ب، ونتيجة لهذه المعاملة، تم احتساب مبلغ 19,105 ألف دينار بحريني كموجودات غير ملموسة.

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة قدرها 25,971 ألف دينار بحريني (2022: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على القيمة المستخدمة، المحتسبة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14.4%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2023، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تم النظر في عاملين متغيرين في التحليل، إن زيادة بنسبة 1% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.5% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة ستكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية، ولم تؤدي لأي انخفاض في القيمة.

	2023				2022
البنود	**شهرة**	**رخصة**	**ودائع أساسية**	**علاقات العملاء**	**المجموع**	المجموع
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في 1 يناير	**33,529**	**-**	**14,878**	**3,591**	**51,998**	25,971
مستحوذ خلال السنة	**3,723**	**12,000**	**-**	**12,476**	**28,199**	26,663
مطفأ خلال السنة	**-**	**-**	**(1,024)**	**(1,028)**	**(2,052)**	(636)
الرصيد كما في 31 ديسمبر	**37,252**	**12,000**	**13,854**	**15,039**	**78,145**	51,998

15 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 582,508 ألف دينار بحريني (2022: 408,602 ألف دينار بحريني). (إيضاح 6)

16 مطلوبات أخرى

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
ذمم دائنة	**77,701**	36,854
مصروفات مستحقة	**14,383**	21,436
شيكات إدارية	**6,370**	5,696
وديعة هامش لخطابات الائتمان	**2,875**	8,898
ذمم مشاريع دائنة	**225**	2,817
منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين	**2,971**	2,624
مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية	**1,667**	473
	106,192	78,798

17 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
عقود وكالة من مؤسسات مالية	**379,768**	319,339
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	**2,424,617**	2,013,134
تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات	**2,804,385**	2,332,473

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**93,158**	92,507
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**-**	40,693
استثمار في شركة زميلة	**227,790**	217,509
إيداعات لدى المؤسسات المالية	**217,380**	113,170
موجودات التمويلات	**1,525,505**	1,164,956
إجارة منتهية بالتمليك	**740,552**	703,638
	2,804,385	2,332,473

17 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

يتم دمج أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المضاربة والوكالة للمجموعة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، بما في ذلك الاستثمار في الشركة الزميلة المصرفية، ومع ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتحميل الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. خلال السنة، تنازلت المجموعة عن جزء من حصتها كمضارب، بغرض المحافظة على توزيعات تنافسية للأرباح لأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2023 نسبة 3.6% (2022: 2.4%).

18 رأس المال

	2023	*2022*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
المصرح به:		
5,000,000,000 سهم عادي (2022: 5,000,000,000 سهم) بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**500,000**	500,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم)		
2,616,930,150 سهم (2022: 2,492,314,429 سهم)	**261,693**	249,231

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2023 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	385,639,674	%14.7
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	250,278,483	%9.6
سارياكورب ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	164,262,106	%6.3

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2023 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	**906,542,809**	**22,816**	**34.6**
من 1% إلى أقل من 5%	**910,207,078**	**13**	**34.8**
من 5% إلى أقل من 10%	**414,540,589**	**2**	**15.8**
من 10% إلى أقل من 20%	**385,639,674**	**1**	**14.8**
المجموع	**2,616,930,150**	**22,832**	**100.00**

18 رأس المال (تتمة)

18.1 توزيعات مقترحة

يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 7 فلس لكل سهم أو 7% للسهم (2022: 5% للسهم) من القيمة الإسمية بواقع 0.100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و5% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم واحد لكل 20 سهم مملوك)، بمبلغ وقدرة 31,032 ألف دينار بحريني (2022: 24,821 ألف دينار بحريني) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

18.2 أسهم الخزينة

مجموع أسهم الخزينة القائمة كما في 31 ديسمبر 2023، كان 53,005,000 سهماً (2022: 20,384,279 سهماً).

18.3 نظام حوافز الموظفين

يقوم البنك بتطبيق نظام حوافز طويلة الأجل قائم على الأسهم والذي بموجبه يتم إصدار مكافآت الأسهم للموظفين مبني على ظروف الأداء المستقبلي. اعتبارًا من 31 ديسمبر 2023، لا يزال هناك 105,552,007 سهم (2022: 124,615,721 سهم)غير مستحق.

19 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة إيقاف هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

20 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن البنك.

	2023	*2022*
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بآلاف الدنانير البحرينية)	**42,226**	31,593
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	**2,457,468**	2,463,839
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	**17.2**	12.8

21 دخل التمويل

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
تمويلات مرابحة	**50,543**	28,614
تمويلات مضاربة	**39,949**	25,086
دخل الإجارة، صافي*	**51,053**	36,469
مشاركات	**2,266**	1,867
تمويل السلم	**16,003**	-
تمويل استصناع	**2,013**	-
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**12,176**	3,122
	174,003	95,158

* دخل الإجارة صافي استهلاك بمبلغ 28,834 ألف دينار بحريني (2022: 17,415 ألف دينار بحريني).

22 دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي

	2023	2022
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات	**(2,241)**	(729)
خسارة بيع استثمارات، صافي	**(6,887)**	-
دخل أرباح الأسهم	**1,221**	213
ربح بيع استثمارات، صافي	**-**	3,236
ربح من صفقة شراء بسعر منخفض (إيضاح 45)	**15,560**	-
	7,653	2,720

23 الرسوم والعمولات، صافي

	2023	2022
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات	**5,017**	2,728
رسوم ترتيبات	**2,324**	1,727
عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان	**4,522**	1,206
دخل البطاقات وأخرى	**4,520**	2,167
	16,383	7,828

24 دخل من عمليات التكافل، صافي

	2023	2022
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
صافي الأقساط المكتسبة	**41,079**	20,782
صافي العمولات المكتسبة	**4,340**	1,147
	45,419	21,929
مطروحاً: صافي المطالبات المتكبدة	**(29,895)**	(14,398)
مطروحاً: مصروفات عمومية وإدارية – عمليات التكافل	**(7,953)**	(3,758)
دخل من عمليات التكافل، صافي	**7,571**	3,773

25 دخل آخر

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
استردادات	**-**	2,330
أرباح / (خسائر) تحويل العملات الأجنبية	**2,476**	(482)
أرباح / (خسائر) من العقارات، صافي	**48**	(222)
أخرى	**1,327**	176
	3,851	1,802

26 تكاليف الموظفين

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**27,322**	21,748
مصروفات التأمين الاجتماعي	**2,850**	1,727
مصروفات الموظفين الأخرى	**1,593**	89
	31,765	23,564

خلال عام 2022، وبموجب هيكل مكافآت الأداء المستقبلي للبنك، تم تقديم خطة حوافز للموظفين طويلة الأجل، حيث يتم تعويض الموظفين في شكل أسهم كنسبة مئوية عند تحقيق بعض شروط الأداء المحددة مسبقاً. تحدد خطة الحوافز طويلة الأجل شروط الأداء والخدمة ولها جدول استحقاق قابل للتقييم على مدى فترة خمس سنوات. قد يحدث الاستحقاق المعجّل عند تخطي شروط الأداء، مما يؤدي لزيادة رسوم الدفع على أساس الأسهم. يتم تحديد سعر الإصدار استناداً إلى تعديل محدد لسعر السوق بتاريخ المكافأة. أسهم خطة الحوافز طويلة الأجل تشمل مميزات تمويل، ويحق لها الحصول على أرباح، إن وجدت، يتم إطلاقها جنباً إلى جنب مع الأسهم المكتسبة.

27 مصروفات تشغيلية أخرى

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مصروفات متعلقة بالأعمال	**9,644**	5,119
مصروفات تقنية المعلومات	**4,968**	2,864
مصروفات مهنية	**2,698**	2,261
مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة	**1,717**	1,372
مصروفات أخرى	**11,002**	11,183
	30,029	22,799

28 معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتكون الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسين، و أعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022:

	2023				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	***المساهمين الرئيسيين***	***أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم***	***الإدارة العليا***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	**-**	**95**	**-**	**-**	**95**
موجودات التمويلات	**23,237**	**9,376**	**1,637**	**1,340**	**35,590**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**67,054**	**-**	**-**	**-**	**67,054**
استثمارات فى شركات زميلة	**231,484**	**-**	**-**	**-**	**231,484**
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
حسابات جارية للعملاء	**1,846**	**463**	**4,136**	**467**	**6,912**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**4,376**	**1,646**	**6,926**	**2,651**	**15,599**
مطلوبات أخرى	**91**	**-**	**953**	**16**	**1,060**
ارتباطات محتملة والتزامات	**8**	**-**	**651**	**-**	**659**

	2022				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	*المساهمين الرئيسيين*	*أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم*	*الإدارة العليا*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	-	120	-	-	120
موجودات التمويلات	19,279	8,371	2,079	1,681	31,410
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	71,639	-	-	-	71,639
استثمارات في شركات زميلة	254,006	-	-	-	254,006
موجودات أخرى	6,789	-	-	-	6,789
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	-	1,240	-	-	1,240
حسابات جارية للعملاء	2,907	2,208	3,466	865	9,446
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	300	4,913	7,119	2,917	15,249
مطلوبات أخرى	19	-	27	12	58
ارتباطات محتملة والتزامات	-	-	148	-	148

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

	2023			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	***المساهمين الرئيسيين***	***أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم***	***الإدارة العليا***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الدخل:					
دخل التمويلات	**1,401**	**690**	**123**	**55**	**2,269**
دخل رسوم وعمولات، صافي	**18**	**-**	**8**	**-**	**26**
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	**21,043**	**-**	**-**	**-**	**21,043**
المصروفات:					
مصروفات التكافل	**451**	**-**	**-**	**-**	**451**
حصة الربح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**154**	**299**	**362**	**88**	**903**
مصروفات تشغيلية أخرى	**-**	**-**	**3,863**	**162**	**4,025**
صافي مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات	**3,070**	**-**	**-**	**-**	**3,070**

	2022			
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	*المساهمين الرئيسيين*	*أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم*	*الإدارة العليا*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الدخل:					
دخل التمويلات	1,066	378	177	190	1,811
دخل رسوم وعمولات، صافي	18	63	9	8	98
خسارة من العقارات، صافي	-	-	-	(12)	(12)
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	9,329	-	-	-	9,329
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	-	147	-	-	147
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	13	267	253	65	598
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	1,320	-	1,320
صافي مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات	2,713	-	612	-	3,325

28 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 965 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 780 ألف دينار بحريني)، وبلغت رسوم حضور جلسات لجان مجلس الإدارة 519 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 498 ألف دينار بحريني) .

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 55 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 52 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في البنك من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 5,732 ألف دينار بحريني لسنة 2023 (2022: 4,427 ألف دينار بحريني).

29 ارتباطات والتزامات محتملة

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
التزامات محتملة نيابةً عن العملاء		
ضمانات	**137,932**	60,217
خطابات اعتماد	**170,259**	12,611
خطابات قبول	**1,648**	1,254
	309,839	74,082
ارتباطات غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	**313,076**	196,652
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	**37,261**	4,912
	350,337	201,564

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

30 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

	2023		2022	
	القيمة الإسمية	**القيمة العادلة**	القيمة الإسمية	القيمة العادلة
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية				
مركز الموجودات	**42,630**	**563**	62,926	1,247
مركز المطلوبات	**52,515**	**337**	14,509	440

31 إدارة مخاطر

31.1 المقدمة – إدارة المخاطر والعمليات البنكية

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسئولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية، حيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة الائتمان والاستثمار

تقوم لجنة الائتمان والاستثمار بمراجعة سياسات مخاطر الائتمان وسياسات الاستثمار لضمان توافقها مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. تقوم اللجنة بمناقشة، ومراجعة، واعتماد جميع معاملات الاستثمار والتمويل.

تقوم اللجنة بوضع إطار لتعيين حدود البلد، والمنتج، والقطاع، وأخذ مقترحات تغيير هذه الحدود بالاعتبار، ومراجعة التقارير الدورية لمراقبة الامتثال، والموافقة على الخطوات التي يجب اتخاذها للتعامل مع الاستثناءات. تقوم اللجنة بتقييم واعتماد معايير مخاطر الائتمان (بما في ذلك التسعير) المتعلقة بالمنتجات الجديدة، والتغيرات في مخاطر الائتمان للمنتجات الحالية.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي، وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والالتزام بمراجعة سياسات إدارة المخاطر (عدا سياسات مخاطر الائتمان). تقوم اللجنة بالتأكد من التزام البنك بأنظمة الامتثال واجبة التطبيق، وذلك بمساعدة أصحاب المصلحة المعنيين.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. وتقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية، وتدقيق تلك التقارير، وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة، ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة ككل، وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة، وتقرير إدارة المخاطر، ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية، وتوصي بتعيين تحديد أتعاب

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.1 المقدمة (تتمة)

***لجنة التدقيق والمخاطر* (تتمة)**

والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة عملية وسياسة المخاطرالشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة، ويقدم تقارير بشأن ملاحظاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. يتم عرض وشرح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة الائتمان والاستثمار، ولجنة مخاطرالسوق والمخاطر التشغيلية والالتزام، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. تتضمن التقارير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان، وتعرضات مخاطر السوق، ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات الحدود، ومعدلات السيولة، وفحص الضغوطات، وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. تتسلم لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذوي العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم السيطرة على وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

31.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر فشل التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية
تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق القرارات الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد ومعايرة درجات المخاطر الائتمانية بحيث يزداد احتمال وقوع مخاطر التعثر بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن العميل. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض	*إجمالي الحد الأقصى للتعرض*
	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	**126,902**	183,646
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**293,598**	113,169
صكوك الشركات	**57,369**	40,311
موجودات التمويلات	**2,725,483**	2,035,401
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	**2,376**	1,881
المجموع	**3,205,728**	2,374,408
ارتباطات والتزامات محتملة	**660,176**	275,646
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**3,865,904**	2,650,054

أينما تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان
دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات، و تمويلات مضاربات، ومشاركات، وذمم بطاقات ائتمان مدينة، وصكوك الشركات، وعقود إجارة منتهية بالتمليك. تشتمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية أخرى، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للأصل المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً، والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل حالة التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعامِلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنتظمة الأداء.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال، يكون الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة للأوضاع الاقتصادية السائدة، أو لفترة أطول.

يتم تطبيق تجاوزات الإدارة على مخرجات النموذج، بهدف تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

الانتقال العكسي

نموذج التدريج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، وقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنماذج	التغير في التقديرات
احتماليه حدوث التعثر في السداد	يتم تحديث احتماليه حدوث التعثر في السداد عند نقطة محددة من الزمن باستخدام أحدث توقعات الاقتصاد الكلي باستخدام الترابط التاريخي بحجم واردات السلع والخدمات؛ التضخم؛ متوسط أسعار المستهلك؛ نمو الائتمان المحلي (٪) ؛ معدل البطالة؛ والمدخرات الوطنية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تبلغ الخسارة في حالة التعثر في السداد غير المضمونة 65% وتتفق مع تلك المستخدمة في سنة 2022.

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة والتي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، وقد تم أخذها بالاعتبار بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجيحات الاحتمالات. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم كما في تاريخ بيان المركز المالي. تواصل المجموعة التقييم الفردي للتعرضات الجوهرية للشركات لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة.

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (Probability of Default "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default "LGD")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد (Exposure at Default "EAD") تختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين المصاحبة، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

	2023			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**327,751**	**-**	**-**	**327,751**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**92,749**	**-**	**-**	**92,749**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(346)**	**-**	**-**	**(346)**
	420,154	**-**	**-**	**420,154**

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	238,035	-	-	238,035
مرضية (درجة R5 إلى R7)	58,780	-	-	58,780
مخصص الخسائر الائتمانية	(207)	-	-	(207)
	296,608	-	-	296,608

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

1) صكوك الشركات

	2023			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**47,308**	**-**	**-**	**47,308**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**10,061**	**-**	**-**	**10,061**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(48)**	**-**	**-**	**(48)**
	57,321	**-**	**-**	**57,321**

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	26,876	-	-	26,876
مرضية (درجة R5 إلى R7)	13,435	-	-	13,435
مخصص الخسائر الائتمانية	(107)	-	-	(107)
	40,204	-	-	40,204

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

2) موجودات التمويلات

2023

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**2,327,900**			**-**	**2,358,300**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**202,510**	**30,400**	**-**		
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	**-**	**60,583**	**-**	**-**	**263,093**
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	**(16,334)**	**-**	**91,563**	**12,527**	**104,090**
		(8,332)	**(23,922)**	**(435)**	**(49,023)**
	2,514,076	**82,651**	**67,641**	**12,092**	**2,676,460**

2022

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	1,804,731			-	1,843,269
مرضية (درجة R5 إلى R7)	63,863	38,538	-		
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	78,498	-	-	142,361
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(17,309)	-	39,846	9,925	49,771
		(12,290)	(19,337)	-	(48,936)
	1,851,285	104,746	20,509	9,925	1,986,465

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ الربح المعلق 24,980 ألف دينار بحريني (2022: 22,549 ألف دينار بحريني).

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

3) تمويل الموجودات الأخرى

2023

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**1,487**	**-**	**-**	**1,487**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**297**	**65**	**-**	**362**
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	**-**	**-**	**527**	**527**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(529)**	**(5)**	**(333)**	**(867)**
	1,255	**60**	**194**	**1,509**

2022

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	154	-	-	154
مرضية (درجة R5 إلى R7)	-	-	-	-
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	1,727	1,727
مخصص الخسائر الائتمانية	(1)	-	(1,646)	(1,647)
	153	-	81	234

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

2023

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**486,192**	**1,117**	**-**	**487,309**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**161,588**	**5,067**	**-**	**166,655**
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	**-**	**-**	**6,212**	**6,212**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(1,505)**	**(150)**	**(12)**	**(1,667)**
	646,275	**6,034**	**6,200**	**658,509**

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (تتمة)

2022

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	262,631	7,192	752	270,575
مرضية (درجة R5 إلى R7)	260	2,713	2,098	5,071
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	-	-
مخصص الخسائر الائتمانية	(135)	(25)	(313)	(473)
	262,756	9,880	2,537	275,173

تحليل أعمار الموجودات التمويلية:

2023

	المرحلة الأولى:	***المرحلة الثانية:***	***المرحلة الثالثة / الموجودات المالية تاضعيفة انتمانيا المشتراة أو المنشأة:***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
حالي	**2,417,399**	**65,656**	**28,155**	**2,511,210**
أقل من 30 يوماً	**93,746**	**8,164**	**2,611**	**104,521**
30 - 90 يوماً	**19,265**	**17,163**	**12,070**	**48,498**
أكثر من 90 يوماً	**-**	**-**	**61,254**	**61,254**
	2,530,410	**90,983**	**104,090**	**2,725,483**

2022

	المرحلة الأولى:	*المرحلة الثانية:*	*المرحلة الثالثة / الموجودات المالية تاضعيفة انتمانيا المشتراة أو المنشأة:*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
حالي	1,744,738	92,147	14,793	1,851,678
أقل من 30 يوماً	122,667	3,773	1,796	128,236
30 - 90 يوماً	1,189	21,116	28,710	51,015
أكثر من 90 يوماً	-	-	4,472	4,472
	1,868,594	117,036	49,771	2,035,401

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (تتمة)

تحليل أعمار الموجودات التمويلية (تتمة)

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في إيضاح رقم 29، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض بشأن تسهيلات تمويلية بمبلغ 24,536 ألف دينار بحريني (2022: 25,630 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منتظمة الأداء ومضمونة بالكامل.

سياسة الشطب
تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار المعلومات المتوفرة، كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ التعرض. خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة قيد صافي تسهيلات مالية بمبلغ لا شيء دينار بحريني (2022: 224 ألف دينار بحريني) والتي كانت منخفضة القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى
تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	***النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به***	***2023 ألف دينار بحريني***	*2022 ألف دينار بحريني*
موجودات تمويلات للشركات	نقد، أو ممتلكات، أو أسهم وصكوك مدرجة	**2,009,902**	1,380,953
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، أو ممتلكات، أو أسهم وصكوك مدرجة	**1,383,696**	1,181,410

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

معدل التمويل إلى القيمة

يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
أقل من 50%	**864,185**	988,811
51-70%	**134,188**	229,424
71-90%	**182,617**	273,392
91-100%	**201,788**	160,682
أكثر من 100%	**1,342,705**	383,092
	2,725,483	2,035,401

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية، أو طارئة، أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً "بالأطراف المقابلة"). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

31.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن عقود أو دعاوى قضائية غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والقائمة 1,555 ألف دينار بحريني (2022: 1,302 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية مقابلة لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة، حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا مضادة ضد هذه الأطراف.

31 إدارة مخاطر (تتمة)

31.4 إدارة المخاطر التشغيلية

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرضٍ.

كما في 31 ديسمبر 2023، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

31.5 إدارة المخاطر لعمليات التكافل للمجموعة

يتمثل نشاط مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)، وهي إحدى الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة، في إصدار عقود التكافل لعملائها من الأفراد والشركات. المخاطر بموجب عقود التكافل تتمثل في أن احتمال وقوع الحدث وعدم يقينية المبلغ مستحق الدفع بموجب عقد التكافل الناتج عن مثل هذا الحدث المشار إليه بالمطالبة. بحكم طبيعة عقد التكافل، فإن هذا الخطر عرضي وعشوائي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ به. المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة في اكتتاب محفظة من عقود التكافل هو تكرار حصول هذه الأحداث، وشدة المطالبات الناتجة عنها. يتم تحسين مستوى المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من خلال وجود أعداد كبيرة كافية، والتنوع من حيث طبيعة المخاطر والتوزيع الجغرافي لهذه المخاطر. إن هذا من شأنه أن يقلل من تعرض المركز المالي للمجموعة والأرباح لخسائر كبيرة أو ذات تكرار عالي، حيث سيكون هناك دخل أكبر لتحمل مثل هذه الآثار. كما يتم التغطية للتعرض للتكرار العالي والخسائر الشديدة الكبيرة بعقود إعادة تكافل من خلال برناج إعادة تكافل شامل مع مزود عقود إعادة تكافل دولي ذو سمعة طيبة.

1) *سياسة الاكتتاب*

تصدر المجموعة بشكل رئيسي عقود التكافل البحرية (الشحن وهيكل السفن)، والمركبات (الأضرار الخاصة والمسئولية تجاه الأطراف الأخرى)، والممتلكات (الأضرار المادية وانقطاع الأعمال)، والمسئولية والحوادث العامة. هذه الوثائق تغطي عادة فترة إثني عشر شهراً. بالنسبة لعقود التكافل العامة أعلاه، تنشأ أهم المخاطر الجوهرية من الحوادث التي تشمل المركبات، أو غيرها من الأحداث التي تتسبب في الحرائق والأضرار العرضية، والإهمال الذي يؤدي لحوادث أو التزامات مقابل أطراف أخرى، والكوارث الطبيعية وغيرها من الأنشطة التي تسبب الأضرار، مثل أعمال الشغب والاضطرابات المدنية والأعمال الإرهابية. يختلف مستوى المخاطر فيما يتعلق بموقع المخاطر المغطاة ونوع المخاطر المغطاة وحسب القطاع.

2) سياسة إعادة التكافل

كجزء من عملية الاكتتاب، فإن الإجراء التالي للتحكم في المخاطر فيما يتعلق بمخاطر التكافل هو تحويل المخاطر لأطراف أخرى من خلال عقد أو تسهيل إعادة التكافل. تملك المجموعة تسهيلات تغطية نسبية، يشار إليها بالمعاهدات، والتي تستخدم لتحويل نسبة من المخاطر الخاضعة تلقائياً لشروط متفق عليها مسبقاً مع مزود عقود إعادة التكافل. كما يتم توجيه الجزء المحتفظ به من المخاطر من قبل المجموعة بسياسة احتفاظ صارمة معتمدة من قبل المجموعة. سيتم استرداد أي مطالبة بنفس النسبة. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة تملك أيضاً معاهدات غير تناسبية تدفع نسبة من الخسائر تتجاوز مستوى الأولوية المتفق عليه لكل خسارة، أو مجموعة من الخسائر الناتجة عن حدث واحد. يتم اسناد عقود إعادة التكافل مع مجموعة من شركات إعادة التأمين من ذوي السمعة الدولية، بحيث لا تعتمد المجموعة على مزود واحد لعقود إعادة التكافل أو عقد إعادة التكافل. كما تقوم المجموعة بتحويل المخاطر على أساس كل حالة على حدة ويشار إليها بإسم إعادة التكافل الاختياري، وتستخدم هذه عادة في الحالات التي تكون فيها المخاطر قيد النظر كبيرة جداً بالنسبة لقدرات المعاهدة، أو تنطوي على مخاطر مستثناة من المعاهدات. في هذه الحالة، تتجه المجموعة لمزودي عقود إعادة التكافل المصنفين دولياً، ولكنها تخصص أيضاً بعض الحصص الصغيرة في الأسواق المحلية، كنوع من تبادل الأعمال.

32 التمركز

يظهر التمركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

32 التمركز (تتمة)

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2023			2022		
	موجودات	**مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار**	**ارتباطات والتزامات محتملة**	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة
	ألف دينار بحريني	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	**4,043,110**	**3,220,903**	**271,629**	3,652,878	3,071,611	266,346
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**930,425**	**1,161,581**	**216,105**	80,126	216,848	7,504
أوروبا	**70,385**	**215,535**	**60,504**	65,514	196,728	18
أسيا	**5,260**	**68,462**	**-**	8,794	32,140	738
أمريكا	**79,948**	**16,567**	**111,938**	81,480	20,492	1,040
أخرى	**17,982**	**55,412**	**-**	10,569	24,187	-
	5,147,110	**4,738,460**	**660,176**	3,899,361	3,562,006	275,646

	2023			2022		
	موجودات	**مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار**	**ارتباطات والتزامات محتملة**	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة
	ألف دينار بحريني	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	**1,175,327**	**245,592**	**47,338**	1,273,552	301,168	41,390
بنوك ومؤسسات مالية	**372,046**	**786,189**	**40,608**	102,058	690,306	61,071
عقارات	**226,031**	**90,793**	**78,441**	394,200	101,511	48,096
تجاري وصناعي	**688,935**	**422,595**	**397,490**	131,925	109,239	64,208
طيران	**383**	**-**	**-**	-	-	-
أفراد	**1,489,652**	**2,471,106**	**43,182**	1,370,883	1,595,041	32,867
أخرى	**1,194,736**	**722,185**	**53,117**	626,743	764,741	28,014
	5,147,110	**4,738,460**	**660,176**	3,899,361	3,562,006	275,646

33 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

33 مخاطر السوق (تتمة)

33.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2023			
	10% زيادة		***10% انخفاض***	
	التأثير على صافي الربح	***التأثير على حقوق الملكية***	***التأثير على صافي الربح***	***التأثير على حقوق الملكية***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
استثمارات مسعرة:	**1,014**	**2,231**	**(1,014)**	**(2,231)**

	2022			
	10% زيادة		*10% انخفاض*	
	التأثير على صافي الربح	*التأثير على حقوق الملكية*	*التأثير على صافي الربح*	*التأثير على حقوق الملكية*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
استثمارات مسعرة:	1,189	888	(1,189)	(888)

33.2 مخاطر عائد الربح

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح في السوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن الحساسية على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة (إعادة تسعير الاستحقاق على أساس تراكمي) هي كالتالي:

	2023			
	التغير في المعدل	***التأثير على صافي الربح***	***التغير في المعدل***	***التأثير على صافي الربح***
	%	***ألف دينار بحريني***	***%***	***ألف دينار بحريني***
دينار بحريني	**0.10**	**(14,714)**	**(0.10)**	**14,714**

33 مخاطر السوق (تتمة)

33.2 مخاطر عائد الربح (تتمة)

	2022			
	التغير في المعدل	*التأثير على صافي الربح*	*التغير في المعدل*	*التأثير على صافي الربح*
	%	*ألف دينار بحريني*	*%*	*ألف دينار بحريني*
دينار بحريني	0.10	(13,652)	(0.10)	13,652

إصلاح مؤشر معدل الربح
طبقت المجموعة أداة لتمكينها من اعتماد توصيات لجنة المعدل المرجعي البديل، والمصرف المركزي، والاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM، فيما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدل الربح للتعرضات الجديدة و / أو العقود القديمة، بما يتماشى مع ممارسة السوق.

33.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مرتبطان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2023 و2022.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	2023	*2022*
	طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	*طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية*
جنيه إسترليني	**(58)**	(19,260)
يورو	**895**	-
دينار جزائري	**-**	(46,827)
أخرى	**144**	1,897

33 مخاطر السوق (تتمة)

33.3 مخاطر العملة (تتمة)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح 2023	الأثر على حقوق الملكية 2023	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح 2022	الأثر على حقوق الملكية 2022
	%	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	%	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
جنيه إسترليني	10	(6)	-	10	(1,926)	-
يورو	10	90	-	10	-	-
دينار جزائري	10	-	-	10	-	(4,683)
أخرى	10	14	-	10	190	-
المجموع		98	-		(1,736)	(4,683)

34 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب اضطرابات السوق أو تخفيض درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد كافٍ للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتحويل بسهولة في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 146.7%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 185.0%. كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 115.5%.

بيان الاستحقاق لمحفظة الصكوك، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الموجودات والمطلوبات اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ بيان المركز المالي، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2023 في إيضاح 44 من البيانات المالية الموحدة.

34 مخاطر السيولة (تتمة)

	2023				
	لغاية ثلاثة أشهر	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	537,874	-	-	-	537,874
إيداعات لدى مؤسسات مالية	279,961	13,403	-	216	293,580
استثمارات في صكوك	118,376	130,455	409,346	344,662	1,002,839
موجودات تمويلات	298,904	308,395	909,368	1,159,793	2,676,460
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	5,874	1,885	92,301	100,060
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	-	67,370	-	-	67,370
استثمارات في عقارات	-	-	-	78,070	78,070
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	231,484	231,484
موجودات أخرى	5,403	9,341	6,484	60,000	81,228
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	-	78,145	78,145
	1,240,518	534,838	1,327,083	2,044,671	5,147,110
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية وعملاء	71,258	65,253	-	-	136,511
حسابات جارية للعملاء	1,062,093	-	2	3,936	1,066,031
تمويل مرابحة لأجل	379,961	105,536	21,854	3,497	510,848
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	-	114,493	-	-	114,493
مطلوبات أخرى	37,982	40,823	4	27,383	106,192
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	1,611,766	874,860	292,732	25,027	2,804,385
	3,163,060	1,200,965	314,592	59,843	4,738,460

34 مخاطر السيولة (تتمة)

	2022				
	لغاية ثلاثة أشهر	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	367,747	-	-	-	367,747
إيداعات لدى مؤسسات مالية	84,488	28,608	-	-	113,096
استثمارات في صكوك	37,793	58,238	467,328	274,022	837,381
موجودات تمويلات	208,458	271,127	674,069	832,811	1,986,465
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	106,796	106,796
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	-	51,690	-	-	51,690
استثمارات في عقارات	-	-	-	62,462	62,462
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	254,006	254,006
موجودات أخرى	35,436	10,494	2,083	19,707	67,720
الشهرة وموجودات غير ملموسة	-	-	-	51,998	51,998
أخرى					
	733,922	420,157	1,143,480	1,601,802	3,899,361
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	145,111	42,613	-	-	187,724
حسابات جارية للعملاء	550,281	-	-	-	550,281
تمويل مرابحة لأجل	203,651	89,399	22,557	5,382	320,989
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	-	91,741	-	-	91,741
مطلوبات أخرى	38,321	2,249	512	37,716	78,798
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	1,109,264	822,348	310,064	90,797	2,332,473
	2,046,628	1,048,350	333,133	133,895	3,562,006

34 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه بيان اســتحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للســداد غير المخصــومة كما في 31 ديسمبر 2023 و 2022:

	2023					
	عند الطلب	***لغاية ثلاثة أشهر***	***من 3 أشهر إلى سنة واحدة***	***من 1 إلى 5 سنوات***	***أكثر من 5 سنوات***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار***	***ألف دينار بحريني***
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	**-**	**71,772**	**66,822**	**-**	**-**	**138,594**
حسابات جارية للعملاء	**1,066,031**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,066,031**
تمويل مرابحة لأجل	**-**	**379,962**	**105,536**	**21,854**	**5,382**	**512,734**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**518,016**	**1,099,257**	**902,087**	**306,314**	**50,324**	**2,875,998**
ارتباطات والتزامات محتملة	**-**	**142,951**	**167,990**	**322,782**	**26,453**	**660,176**
مطلوبات مالية أخرى	**18,925**	**-**	**-**	**-**	**-**	**18,925**
	1,602,972	**1,693,942**	**1,242,435**	**650,950**	**82,159**	**5,272,458**

	2022					
	عند الطلب	*لغاية ثلاثة أشهر*	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	145,802	43,690	-	-	189,492
حسابات جارية للعملاء	550,281	-	-	-	-	550,281
تمويل مرابحة لأجل	-	204,807	90,281	22,557	5,382	323,027
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	247,908	861,623	838,363	322,813	90,886	2,361,593
ارتباطات والتزامات محتملة	-	67,199	114,109	70,827	23,511	275,646
مطلوبات مالية أخرى	20,863	-	-	-	-	20,863
	819,052	1,279,431	1,086,443	416,197	119,779	3,720,902

35 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية، وبعد إنجاز الاستحواذات الأخيرة (راجع إيضاح رقم 45)، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات في البحرين، ومن خلال الشركات التابعة للبنك في سيشل والجزائر. كما يشمل قطاع الخدمات المصرفية أيضاً استثمارات المجموعة في الشركات المصرفية الزميلة، والتي تم تخصيصها كموجودات منسوبة للوعاء المشترك الممول من قبل حاملي حسابات الاستثمار. الاستثمارات الزميلة الخارجية الأخرى تمثل جزءاً من قطاع الاستثمار.
الخزينة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة، والمنتجات ذات الدخل الثابت، والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الاستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، وخدمات إدارة الأصول للعملاء، حيث تقوم بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة. كما تشمل أيضاً استثمارات المجموعة في بعض الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
التكافل	يمثل استثمار المجموعة في مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة) والتي تقوم بشكل أساسي في أعمال تقديم عقود التكافل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل منتجات التكافل للمركبات، وغير المركبات، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتكافل العائلي. يتم إعداد التقارير عن جميع أنشطة هذه الشركة، بما في ذلك أنشطتها الاستثمارية، تحت هذا القطاع، حيث يتم إدارتها مع أعمال التكافل.

تتم المعاملات بين القطاع البنكي وبقية القطاعات وفقاً للمعدلات الداخلية المقدرة المخصصة. تستند رسوم التحويل على معدل الوعاء، الذي يقارب تكلفة الأموال.

35 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال:

	2023					
	الخدمات المصرفية	الخزينة	الإستثمارات	التكافل	غير مخصصة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
دخل التمويل	161,474	11,103	-	1,426	-	174,003
دخل من الصكوك	-	47,550	-	1,205	-	48,755
الرسوم والعمولات، صافي	13,320	3,063	-	-	-	16,383
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	15,394	(7,923)	(1,026)	1,208	-	7,653
حصة الربح من شركات زميلة	19,246	-	1,763	34	-	21,043
دخل من عمليات التكافل، صافي	-	-	-	7,571	-	7,571
إيرادات أخرى	2,269	1,162	(115)	535	-	3,851
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية	(179)	(8,267)	-	-	-	(8,446)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل	-	(25,517)	-	-	-	(25,517)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار	(83,309)	(16,770)	(8)	-	-	(100,087)
صافي الدخل التشغيلي	**128,215**	**4,401**	**614**	**11,979**	**-**	**145,209**
تكاليف الموظفين	25,221	5,615	929	-	-	31,765
تكلفة المباني واستهلاك	6,679	929	131	-	-	7,739
مصروفات تشغيلية أخرى	19,686	3,801	1,072	5,470	-	30,029
الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة	**76,629**	**(5,944)**	**(1,518)**	**6,509**	**-**	**75,676**
صافي مخصص انخفاض القيمة	(19,914)	(194)	(2,793)	(88)	-	(22,989)
ضريبة السنة	(4,509)	-	-	-	-	(4,509)
نتائج القطاع	**52,206**	**(6,138)**	**(4,311)**	**6,421**	**-**	**48,178**
موجودات القطاع	**3,274,290**	**1,485,734**	**181,630**	**158,944**	**46,512**	**5,147,110**
مطلوبات القطاع	**3,387,058**	**1,184,538**	**1,315**	**107,580**	**57,969**	**4,738,460**

تم تخصيص الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى التي تشمل مبلغ 66,865 ألف دينار بحريني (2022: 44,441 ألف دينار بحريني) الناتجة من استحواذات سابقة ضمن قطاع الخدمات المصرفية، ومبلغ 11,280 ألف دينار بحريني (2022: 7,557 ألف دينار بحريني) منسوب لقطاع التكافل.

35 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

معلومات قطاعات الأعمال:

	2022					
	الخدمات المصرفية	*الخزينة*	*الإستثمارات*	*التكافل*	*غير مخصصة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
دخل التمويل	90,666	3,848	-	644	-	95,158
دخل من الصكوك	-	34,395	-	383	-	34,778
الرسوم والعمولات، صافي	5,238	2,590	-	-	-	7,828
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	-	-	2,880	(160)	-	2,720
حصة الربح من شركات زميلة	7,380	-	1,937	12	-	9,329
دخل من عمليات التكافل صافي	-	-	-	3,773	-	3,773
إيرادات أخرى	2,212	(374)	(64)	28	-	1,802
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية	(334)	(4,621)	-	-	-	(4,955)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل	-	(6,046)	-	-	-	(6,046)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار	(41,138)	(6,848)	(5)	-	-	(47,991)
صافي الدخل التشغيلي	64,024	22,944	4,748	4,680	-	96,396
تكاليف الموظفين	17,618	4,949	997	-	-	23,564
تكلفة المباني واستهلاك	3,188	935	157	-	-	4,280
مصروفات تشغيلية أخرى	15,764	3,503	1,243	2,289	-	22,799
الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة	27,454	13,557	2,351	2,391	-	45,753
صافي مخصص انخفاض القيمة	(8,956)	(13)	(3,714)	-	-	(12,683)
نتائج القطاع	18,498	13,544	(1,363)	2,391	-	33,070
موجودات القطاع	2,211,788	1,286,557	197,264	154,523	49,229	3,899,361
مطلوبات القطاع	2,451,096	937,770	952	93,397	78,791	3,562,006

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

35 معلومات قطاعات الأعمال (تتمة)

كان توزيع الموجودات، والمطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب القطاع الجغرافي كما يلي:

	2023			***2022***		
	موجودات	***مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار***	***مطلوبات طارئة والتزامات***	*موجودات*	*مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار*	*مطلوبات طارئة والتزامات*
	ألف دينار بحريني			*ألف دينار بحريني*		
دول مجلس التعاون الخليجي	**4,043,110**	**3,220,903**	**271,629**	3,652,878	3,071,611	266,346
دولية	**1,104,000**	**1,517,557**	**388,547**	246,483	490,395	9,300
المجموع	**5,147,110**	**4,738,460**	**660,176**	3,899,361	3,562,006	275,646

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

36 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 108,814 ألف دينار بحريني (2022: 111,500 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المتبقية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات الصادرة عن عملائها.

37 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

38 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، اكتسبت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 343 ألف دينار بحريني (2022: 450 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي وإيه إس بي سيشل والبنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء، وفوائد على أرصدة الحسابات المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

39 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 677 ألف دينار بحريني (2022: 478 ألف دينار بحريني)، منها 302 ألف دينار بحريني (2022: 110 ألف دينار بحريني) تم دفعها من وعاء إيرادات مخالفة للشريعة.

40 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2023 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 1.2 فلس (2022: بواقع 2.7 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (39)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2023 بنسبة 2.577% من قاعدة الزكاة بمبلغ 118,596 ألف دينار بحريني (2022: 245,883 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأصول المستثمرة.

41 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظة الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2023	*المستوى 1* *ألف دينار بحريني*	*المستوى 2* *ألف دينار بحريني*	*المستوى 3* *ألف دينار بحريني*	*المجموع* *ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	270,865	69,970	-	340,835
صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	23,337	346	-	23,683
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	3,611	6,622	75,972	86,205
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	11,133	-	2,722	13,855
مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	563	-	563
	308,946	77,501	78,694	465,141
مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	337	-	337
	-	337	-	337

الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

31 ديسمبر 2023	*المستوى 1* *ألف دينار بحريني*	*المستوى 2* *ألف دينار بحريني*	*المستوى 3* *ألف دينار بحريني*	*المجموع* *ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية بالتكلفة المطفأة	540,408	64,275	-	604,683
صكوك الشركات بالتكلفة المطفأة	33,638	-	-	33,638
	574,046	64,275	-	638,321

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت القيمة العادلة للصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة 750,394 ألف دينار بحريني (31 ديسمبر 2022: 579,528 ألف دينار بحريني)

41 تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

31 ديسمبر 2022	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	73,071	139,635	-	212,706
صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	15,423	350	-	15,773
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	11,898	302	82,915	95,115
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	8,881	-	2,800	11,681
مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	1,247	-	1,247
	109,273	141,534	85,715	336,522
مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	440	-	440
	-	440	-	440

الحركة على القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

	2023	*2022*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
في 1 يناير	**85,718**	87,173
محولة من سوليدرتي	**-**	2,805
مشتريات	**-**	49
استبعادات	**-**	(23)
تحويلات	**(1,462)**	-
تغيرات القيمة العادلة	**(2,410)**	(275)
انخفاض القيمة	**(3,152)**	(4,014)
في 31 ديسمبر	**78,694**	85,715

تحليل الحساسية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 ملخص أدناه:

تقنية التقييم المستخدمة	***المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد***	***القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2023 (ألف دينار بحريني)***	***الحركة المتوقعة المعقولة +/- (في متوسط المدخل)***	***الزيادة / (النقص) في التقييم***
تقييم الأصول	*العقار ذو الصلة*	104,101	+/- 5%	5,217 / (5,217)

41 تراتبية القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لمحفظة الصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

	2023	*2022*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
في 1 يناير	**14,313**	-
معاد تصنيفها من بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**(14,313)**	11,774
إضافات / استحقاقات	**-**	2,539
في 31 ديسمبر	**-**	14,313

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

42 إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المطبقة من قبل المجموعة هي نفسها تلك المفصح عنها في البيانات المالية الموحدة المدققة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2022.

النزاع الروسي – الأوكراني
لقد أدى الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد العالمي، وأدى، من بين تأثيرات أخرى، لزيادة التقلبات في الأسواق المالية وأسعار السلع الأساسية نتيجة لتعطل سلاسل التوريد. قد يؤثر النزاع على مجموعة واسعة من المنشآت عبر مختلف الولايات القضائية والقطاعات.

وقد أجرت الإدارة تقييماً لمحفظتها، وخلصت إلى أنه ليس لديها أي تعرضات مباشرة للبلدان المتأثرة أو منها. مع ذلك، لا تزال احتمالات التعرضات غير المباشرة قائمة. ومن الصعب في هذه المرحلة تحديد الأثر الكامل لهذا النزاع لأنه يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ومدة الأحداث غير المؤكدة والتي لا يمكن التنبؤ بها، مثل المزيد من العمليات العسكرية، والعقوبات الإضافية، وردود الفعل على التطورات الجارية من قبل الأسواق المالية العالمية. وستواصل الإدارة رصد أثر هذا الوضع المتطور عن كثب على محفظتها لتقييم الأثر غير المباشر، إن وجد. كما في 31 ديسمبر 2023، لم يكن لهذا النزاع أي أثر جوهري على المجموعة.

43 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء البنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام "الأشخاص الإعتياديين" (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

44 النسب التنظيمية

1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022، كما يلي:

	مجموع القيمة المرجحة	
	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة	**640,852**	538,323
صافي التدفقات النقدية	**351,585**	219,621
نسبة تغطية السيولة %	**%185.0**	%251.4
الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي	**%100**	%100

2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

44 النسب التنظيمية (تتمة)

2) كفاية رأس المال (تتمة)

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	كما في	
	31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال قبل التسويات التنظيمية	**337,263**	302,173
مطروحاً: التسويات التنظيمية	**49,667**	34,562
الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال بعد التسويات التنظيمية	**287,596**	267,611
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	**3,574**	44
تسويات رأس المال من الفئة الثانية	**52,160**	38,415
رأس المال التنظيمي	**343,330**	306,070
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان	**1,548,447**	1,244,559
الموجودات الموزونة لمخاطر السوق	**1,300**	38,237
الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية	**137,610**	113,494
مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر	**1,687,357**	1,396,290
مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر	**1,687,357**	1,396,290
نسبة كفاية رأس المال	**%20.4**	%21.9
نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى	**%17.3**	%19.2
الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي	**%12.5**	%12.5

كما في 31 ديسمبر 2023، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 16,512 ألف دينار بحريني (2022: 24,768 ألف دينار بحريني) إلى رأس المال من الفئة الأولى.

3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز القطاع المصرفي ليكون أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%.

44 النسب التنظيمية (تتمة)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2023 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	**325,754**	**-**	**-**	**52,160**	**377,914**
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	**-**	**340,231**	**15,956**	**10,512**	**348,890**
ودائع أقل استقراراً	**-**	**1,215,891**	**363,513**	**273,026**	**1,694,490**
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	**-**	**2,028,868**	**133,881**	**104,315**	**610,515**
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	**-**	**144,683**	**-**	**-**	**-**
مجموع التمويل المستقر المتاح	**325,754**	**3,729,673**	**513,350**	**440,013**	**3,031,809**

45 النسب التنظيمية (تتمة)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

ألف دينار بحريني

	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
البند	**لا يوجد استحقاق محدد**	**أقل من 6 أشهر**	**أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة**	**أكثر من سنة واحدة**	**مجموع القيمة الموزونة**
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر					
لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	**38,622**
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من المستوى 1،	-	-	-	-	**-**
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية	-	**415,492**	**883**	**4,333**	**67,098**
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية،					
المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:	-	**854,332**	**262,593**	**1,124,303**	**1,480,761**
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف					
البحرين المركزي	-	-	-	**166,799**	**108,419**
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	-	-	-	**355,894**	**231,331**
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة					
عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	**355,894**	**231,331**
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة					
الأسهم المتداولة في البورصة	-	**18,929**	**7,212**	**2,789**	**15,441**
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	**682,607**	**18,413**	**1,638**	**93,168**	**758,424**
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	**659,523**	-	-	**32,976**
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**682,607**	**1,966,689**	**272,326**	**1,580,487**	**2,624,653**
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	**%115.5**

45 النسب التنظيمية (تتمة)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	279,592	-	-	38,415	318,007
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	315,809	21,822	15,879	336,629
ودائع أقل استقراراً	-	936,116	233,070	133,844	1,186,111
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,452,526	184,892	87,198	473,702
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	51,422	-	46,593	46,593
مجموع التمويل المستقر المتاح	279,592	2,755,873	439,784	321,929	2,361,042

44 النسب التنظيمية (تتمة)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (تتمة)

ألف دينار بحريني

	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
البند	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	34,634
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة	-	285,379	-	6,496	49,302
والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات	-	357,123	154,489	1,222,473	1,268,029
والتمويلات للجهات السيادية، المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف	-	-	-	134,393	87,356
البحرين المركزي	-	-	-	221,246	143,810
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة	-	-	-	221,246	143,810
عن مصرف البحرين المركزي	-	12,236	2,458	12,357	17,850
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة	557,037	14,025	-	88,124	652,174
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	275,333	-	-	13,767
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية					
مجموع التمويل المستقر المطلوب	557,037	944,096	156,947	1,550,696	2,179,566
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	%108.3

45 دمج العمليات

2023

الاستحواذ على شركة تابعة

خلال السنة، قامت المجموعة بزيادة حصتها القانونية في مصرف السلام الجزائر (ASBA) إلى 68.0٪، وبذلك فرضت السيطرة عليها. بالتالي، طبقت المجموعة طريقة الاستحواذ ووحدت النتائج والمركز المالي لمصرف السلام الجزائر اعتبارًا من 1 أبريل 2023.

تم إدراج القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وحصص حقوق الملكية في هذه الإفصاحات على أساس مؤقت، وسيتم الانتهاء منها في غضون 12 شهرا من تاريخ الاستحواذ. تماشياً مع أحكام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 "دمج الأعمال"، في حال الحصول على معلومات جديدة في غضون سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ، وتعديلات محددة للمبالغ المذكورة أدناه، أو أي مخصصات إضافية كانت موجودة في تاريخ الاستحواذ، سيتم تعديل محاسبة الاستحواذ. وسيتم عكس التعديلات على المحاسبة المؤقتة المتعلقة بالاستحواذ بأثر رجعي.

أ) إجمالي المقابل

بلغ إجمالي المقابل النقدي مبلغ 18,450 ألف دينار بحريني.

ب) القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد المستحوذة والمطلوبات المتحملة

الجدول التالي يلخص المبالغ المحتسبة للموجودات المستحوذة والمطلوبات المتحملة.

	ألف دينار بحريني
أصول مستحوذة	
النقد وأرصدة البنوك لدى مصرف الجزائر المركزي	**297,407**
محفظة التمويل	**479,418**
عقارات استثمارية	**13,683**
موجودات أخرى	**15,034**
موجودات غير ملموسة	**24,476**
مجموع الموجودات (أ)	**830,018**
المطلوبات المتحملة	
الحسابات الجارية للعملاء	**401,096**
مطلوبات أخرى	**35,873**
مجموع المطلوبات	**436,969**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**293,422**
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (ب)	**730,391**
مجموع صافي الموجودات المستحوذ عليها (ج = أ - ب)	**99,627**

تم قياس القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة لمصرف السلام الجزائر (الرخصة المصرفية وعلاقات العملاء) بصورة مؤقتة.

45 دمج العمليات (تتمة)

ج) ربح من صفقة شراء بسعر منخفض

	ألف دينار بحريني
المقابل المدفوع	**18,450**
حصة غير مسيطرة على أساس نسبة صافي الموجودات القابلة للتحديد	**31,850**
القيمة العادلة للحصة الحالية في مصرف السلام الجزائر	**33,767**
القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد (ج)	**99,627**
ربح من صفقة شراء بسعر منخفض	**15,560**

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، ساهم مصرف السلام الجزائر في نتائج المجموعة بإيرادات تبلغ 34,878 ألف دينار بحريني، وربح بلغ 12,395 ألف دينار بحريني، صافي تسويات الاستحواذ المؤقتة. قدرت الإدارة أن الإيرادات الموحدة كانت ستبلغ 45,331 ألف دينار بحريني، لو أن الاستحواذ حدث بتاريخ 1 يناير 2023. إنه من غير العملي تحديد الربح أو الخسارة للمنشأة الموحدة للفترة المشمولة بالتقرير الحالي، وذلك على افتراض أن الاستحواذ حدث بتاريخ 1 يناير 2023، بسبب أثر تسويات محاسبة الاستحواذ وفروقات تحويل العملات الأجنبية.

2022

الاستحواذ على مجموعة معينة من الأصول

في الربع الأول من عام 2022، دخل البنك في مناقشات نهائية فيما يتعلق بالاستحواذ على مجموعة من الأصول من مجموعة شركات الإثمار القابضة، والتي تتكون من وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب.، وجميع الأسهم المملوكة لمجموعة الإثمار القابضة والبالغة 26.2% في بنك البحرين والكويت ش.م. ب. والأسهم البالغة 55.9% في مجموعة سوليدرتي القابضة. تم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022 بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية.

تم هيكلة الصفقة كاقتطاع متوازن من أصول ومطلوبات الإثمار القابضة المتفق عليها. كمقابل للاستحواذ على مجموعة الأصول المستحوذ عليها، ستتحمل المجموعة بعض المطلوبات، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار لوحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) بالقيمة المتوازية.

46 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة، ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المعلنة مسبقاً.